تقييم تو افق المنهجيات البحثية في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية مع نموذج ساوندرز (Saunders) للتدرج المنهجي

د. حافظ الصديق إسماعيل
أستاذ مشارك بقسم الإدارة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طبرق
hafez.mansour@tu.edu.ly

أ.د أحمد يوسف العبيدي
أستاذ بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طبرق
Ahmedmusbah69@yahoo.com

الملخص:

يُعدّ الاتساق المنهجي بين طبقات التصميم البحثي شرطاً أساسياً لضمان جودة المعرفة العلمية، ولا سيما في بحوث الدراسات العليا. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام رسائل الماجستير في مجالي الإدارة والمحاسبة بالجامعات الليبية بالتسلسل المنهجي المتكامل لنموذج البصلة البحثية لـ Saunders، بوصفه إطاراً معيارياً لتكامل القرارات المنهجية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود ضعف بنيوي في الاتساق المنطقي بين طبقات التصميم المنهجي في رسائل الماجستير بالبيئة الأكاديمية الليبية.

اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى لعينة قصدية مكوّنة من (36) رسالة ماجستير مجازة بجامعة عمر المختار، وذلك من خلال بطاقة تحليل استندت إلى طبقات نموذج Saunders، شملت: الفلسفة البحثية، المدخل البحثي، الاختيار المنهجي، استراتيجية البحث، الأفق الزمني، وأساليب جمع وتحليل البيانات. كما تم توظيف اختبار (z) للنسبة لمقارنة مستويات الالتزام الفعلية بالمحكّ المعياري المعتمد (80%).

وأظهرت النتائج وجود قصور منهجي واضح في معظم طبقات التصميم البحثي، ولا سيما في طبقات الفلسفة البحثية، والاختيار المنهجي، واستراتيجية البحث، والأفق الزمني، حيث جاءت جميعها دون المستوى المرجعي بفروق ذات دلالة إحصائية، باستثناء طبقة المنهج البحثي التي أظهرت استقراراً شكلياً مرتفعاً. كما كشفت النتائج عن هيمنة غير واعية للمنهج الكمي الوضعي، وغياب شبه تام لتبرير الاختيارات المنهجية والاعتبارات الأخلاقية للبحث العلمي.

وتخلص الدراسة إلى أن الخلل المنهجي في رسائل الماجستير محل التحليل هو خلل بنيوي متعدد المستويات، لا يقتصر على الجوانب الإجرائية، بل يمتد إلى الطبقات التأسيسية للتصميم البحثي. تقترح الدراسة مصفوفة إرشادية قائمة على نموذج Saunders، تهدف إلى دعم طلبة الدراسات العليا والمشرفين في بناء تصاميم بحثية متسقة ومنضبطة منهجياً، بما يسهم في الارتقاء بجودة البحث العلمي في الجامعات الليبية.

الكلمات المفتاحية: نموذج ساوندرز (Saunders Model)، المنهجية البحثية، الجامعات الليبية، جودة الرسائل الجامعية.

المقدمة

تُعدّ المنهجية البحثية المتكاملة حجر الزاوية في إنتاج معرفة علمية رصينة، لا سيما في بحوث المحاسبة وإدارة الأعمال التي تتسم بتعقيد الظواهر وتداخل أبعادها النظرية والتطبيقية. وتشير الأدبيات المنهجية الحديثة إلى أن جودة البحث لا تتحدد فقط بمتانة التحليل الإحصائي أو وفرة البيانات، بل بمدى الاتساق الداخلي بين الفلسفة البحثية، والمنهج، واستراتيجية البحث، وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها، بوصفها منظومة مترابطة تُنتج المعنى العلمي (Lopes, 2015؛ Grossman & Twardus, 2023).

وتكشف مراجعة الأدبيات السابقة عن هيمنة واضحة للفلسفة الوضعية والتصاميم الكمية في بحوث المحاسبة والاقتصاد، خاصة في البيئات الأكاديمية الأنجلو-أمريكية، حيث يعتمد الباحثون بدرجة كبيرة على البيانات الأرشيفية والتحليل القياسي واختبار الفرضيات (Bouillon & Ravenscroft, 2010؛ Grossman & Twardus, 2023؛ Paldam, 2021). وفي المقابل، تُظهر بعض البيئات الأوروبية وأمريكا اللاتينية حضوراً أوسع للفلسفات التفسيرية والنقدية، لا سيما في بحوث المحاسبة الإدارية والدراسات التنظيمية، مع اعتماد ملحوظ على دراسات الحالة وتحليل المحتوى (Ahrens & Chapman, 2006؛ Lopes, 2015).

أما في البيئة العربية، فتشير الأدلة إلى سيادة التوجه الوصفي المرتبط غالباً بالفلسفة الوضعية، مع محدودية واضحة في التنوع الفلسفي والتجريب المنهجي، حيث تميل معظم الرسائل الجامعية إلى استخدام الاستبيانات والدراسات المقطعية دون بناء فلسفي أو منهجي صريح ومتكامل (غريب، 2023). كما تُظهر مراجعات أفريقية حديثة وجود أنماط متكررة من القصور المنهجي في رسائل الدراسات العليا، أبرزها ضعف توضيح فلسفة البحث، وغموض استراتيجيات التحليل، والتشابه النمطي في تصاميم البحث عبر التخصصات المختلفة (Tulu et al., 2019؛ Debusho et al., 2025).

وفي هذا الإطار، يبرز نموذج «البصلة البحثية» لـ Saunders بوصفه إطاراً معيارياً متكاملاً يساعد على تنظيم القرارات المنهجية وضمان الاتساق بين طبقاتها المختلفة. غير أن الأدبيات تشير ضمنياً إلى وجود فجوة بين هذا الإطار النظري والممارسة الفعلية في رسائل الدراسات العليا، حيث يتم في كثير من الأحيان تبنّي أدوات أو استراتيجيات بحثية بصورة إجرائية، دون مراعاة الترابط الفلسفي والمنطقي الذي يفترض أن يحكمها (Lopes, 2015؛ غريب، 2023).

وتزداد هذه الفجوة وضوحاً في بحوث الماجستير، مقارنة بالدكتوراه، بسبب القيود الزمنية، وضعف التدريب المنهجي المتقدم، وهيمنة القوالب البحثية الجاهزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى

ممارسات منهجية غير متسقة، تجمع بين توجهات تفسيرية وأدوات وضعية دون تبرير معرفي واضح. وتشير الأدبيات إلى أن هذا الخلل لا يؤثر فقط على جودة النتائج، بل يحدّ من القيمة التراكمية للبحث العلمي وقدرته على الإسهام النظري والتطبيقي (Burrell & Morgan, 1979؛ Chua, 1986).

وانطلاقاً من هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والليبية على وجه الخصوص، تتمثل في غياب دراسات منهجية تحليلية تُقيّم مدى التزام رسائل الماجستير في المحاسبة وإدارة الأعمال بالتسلسل المنهجي المتكامل لنموذج البصلة البحثية. وتركّز الدراسة على تحليل رسائل الماجستير بجامعة عمر المختار، باعتبارها نموذجاً ممثلاً للبيئة الأكاديمية الليبية، بهدف تشخيص مستوى الاتساق المنهجي بين الفلسفة، والمنهج، والاستراتيجية، وأدوات جمع البيانات وأساليب التحليل.

وتتبنّى الدراسة فلسفة براغماتية ومنهجاً مختلطاً ينسجم مع طبيعة المشكلة البحثية، حيث يتم الجمع بين التحليل التفسيري للنصوص المنهجية في الرسائل (استقراء المفاهيم والدلالات الضمنية)، والتحليل الكمي القائم على تكميم (أو الترميز الرقمي) تلك الممارسات وتحويلها إلى تكرارات ونسب قابلة للاختبار الإحصائي. ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع الاتجاه المتنامي في الأدبيات نحو التعددية المنهجية بوصفها خياراً عملياً لتعزيز عمق التحليل ودقته في آن واحد (Debusho et al., 2025؛ Cameron, 2009).

وبذلك، لا تقتصر هذه الدراسة على الوصف الكمي لأنماط البحث السائدة، بل تسعى إلى تقديم قراءة نقدية لبُنية البحث المنهجي في رسائل الماجستير، بما يسهم في تطوير الممارسة البحثية، وتحسين جودة الإشراف الأكاديمي، وتعزيز الالتزام بالمعايير المنهجية المعتمدة في بحوث المحاسبة وإدارة الأعمال في الجامعات الليبية.

مشكلة الدراسة

المراجعة المبدئية من قبل الباحثين بينت أن هناك العديد من رسائل الماجستير في الجامعات الليبية، لا سيما في مجالات الإدارة والمحاسبة، تعاني من قصور في الاتساق المنهجي بين طبقات البصلة البحثية (نموذج Saunders للتدرج المنهجي)، حيث لا يُراعى الترابط المنطقي بين الفلسفة البحثية والمنهج والاستراتيجية وأدوات جمع وتحليل البيانات. وتشير الأدبيات العربية (غريب، 2023)، الأفريقية (Tulu et al., 2019) إلى أن هذا النوع من الضعف المنهجي يُعد ظاهرة متكررة في بيئات التعليم العالي النامية (كما هو موضح في الجزء الخاص بالفجوة البحثية)، وينعكس بكل تأكيد سلباً على جودة العلوم والمعرفة المنتجة، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى توافق منهجيات رسائل الماجستير في الجامعات الليبية مع طبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

الفلسفة البحثية والمشكلة البحثية

هل يتم تبرير اختيار الفلسفة البحثية (الوضعية، التفسيرية، البراغماتية، الواقعية) المعتمدة في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية، وإلى أي مدى تتسق هذه الفلسفة مع طبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة؟

الانسجام بين الفلسفة البحثية والمدخل البحثي

إلى أي مدى يوجد توافق منهجي بين الفلسفة البحثية المعتمدة والمنهج البحثي المتبع (استقرائي، استنتاجي، أو مختلط) في رسائل الماجستير؟

التوافق بين المنهج واستراتيجية البحث

هل تتوافق استراتيجية البحث المستخدمة (مسحية، دراسة حالة، وصفية تحليلية، تجريبية، تحليل محتوى، وغيرها) مع المنهج البحثي (كمي، نوعي، مختلط) المختار في رسائل الماجستير؟

الانسجام بين استراتيجية البحث وأدوات جمع البيانات

إلى أي مدى تتلاءم أدوات وأساليب جمع البيانات المستخدمة (الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، تحليل الوثائق) مع استراتيجية البحث المعتمدة؟

التوافق بين نوع البيانات وأساليب التحليل

هل تتوافق طبيعة البيانات التي تم جمعها (كمية أو نوعية) مع أساليب تحليل البيانات الإحصائية أو النوعية المستخدمة في رسائل الماجستير؟

الأفق الزمني وتصميم الدراسة

هل يتوافق الأفق الزمني للدراسة (مقطعية أو طولية) مع طبيعة المشكلة البحثية وأهداف رسائل الماجستير؟

التسلسل المنهجي لطبقات البصلة البحثية

ما درجة الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل لطبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق منهجيات رسائل الماجستير في الجامعات الليبية مع طبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders، ويتفرع هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى وضوح الفلسفة البحثية المعتمدة في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية، ومدى اتساقها مع طبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة.

2. تحليل مستوى الانسجام بين الفلسفة البحثية والمدخل البحثي المتبع في رسائل الماجستير.
3. تقييم مدى توافق المنهج البحثي المختار مع استراتيجية البحث المستخدمة في رسائل الماجستير.
4. دراسة مدى ملاءمة استراتيجية البحث لأدوات وأساليب جمع البيانات المعتمدة في رسائل الماجستير.
5. تحليل مدى توافق نوع البيانات التي تم جمعها مع أساليب تحليل البيانات الإحصائية أو النوعية المستخدمة.
6. التحقق من مدى ملاءمة الأفق الزمني للدراسة (مقطعية أو طولية) مع طبيعة المشكلة البحثية وتصميم الدراسة.
7. قياس درجة الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل لطبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية.

منهجية تحقيق الأهداف

استخدمت الدراسة تحليل المحتوى الكمي (Quantitative Content Analysis) (Rourke & Anderson, 2004) لتحقيق الأهداف الفرعية الستة الأولى، وذلك من خلال ترميز البيانات المستخلصة من رسائل الماجستير، وقياس درجة الوضوح والانسجام والتوافق بين الفلسفة البحثية، والمدخل، والمنهجية، واستراتيجية البحث، وأدوات وأساليب جمع وتحليل البيانات، والأفق الزمني للدراسة.

أما الهدف الفرعي السابع: قياس درجة الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل لطبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية، فتم تحقيقه عن طريق اختبار z للنسبة (z-test for proportion)، وذلك لتحديد ما إذا كانت نسبة الرسائل الملتزمة بالتسلسل المنهجي للطبقات البحثية تختلف بدلالة إحصائية عن النسبة المرجعية المفترضة والبالغة 80%.

فرضية الدراسة

بناءً على الهدف الفرعي السابع، فإن الدراسة تسعى إلى اختبار الفرضية التالية:

H_0: نسبة الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل لطبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية تساوي 80% أو أقل.

H_1: نسبة الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل لطبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية تزيد عن 80%.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من جانبين متكاملين

الأهمية العلمية: ركزت معظم الدراسات السابقة التي أهتمت بالبحث العلمي في البيئة الليبية في التعرف على أهم المعوقات أو المشاكل أو التحديات التي تواجه البحث العلمي بصفة عامة، والبحاث بالجامعات الليبية بصفة خاصة (حسن، الكيخيا، والشكماك، 2019؛ يونس وأرحيم، 2019؛ الغزواني والتركاوي، 2019)،. كما اهتمت أيضاً تلك الدراسات بدراسة أهم المعوقات أو الصعوبات التي تواجه طلاب الدراسات العليا (طلبة الماجستير) عند إعدادهم لاطروحاتهم العلمية، سواء كانت متعلقة بالمشاكل الإدارية أو المشاكل المرتبطة بتوفر الاحتياجات العلمية مثل توفر العدد الكافي من هيئة التدريس، والكتب والدوريات العلمية، وكذلك قواعد البيانات والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على المادة العلمية (الفالح ورفيع، 2019). هذه الدراسة تحاول المساهمة في سد فجوة معرفية تتعلق بندرة الدراسات المنهجية التي تقيّم رسائل الماجستير في البيئة الليبية باستخدام إطار نظري متكامل مثل نموذج Saunders، مقارنة بما هو متاح في الأدبيات الدولية (Tulu et al., 2019؛ Lopes, 2015).

الأهمية التطبيقية: توفر نتائج الدراسة مؤشرات عملية لصناع القرار الأكاديمي، ومشرفي الدراسات العليا، حول مكامن الضعف المنهجي، بما يسهم في تطوير تدريس مناهج البحث العلمي، وتحسين جودة الرسائل الجامعية، والارتقاء بمخرجات البحث العلمي بالجامعات الليبية.

رابعاً: حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تقييم البناء المنهجي لرسائل الماجستير دون التطرق إلى جودة النتائج أو الإسهامات النظرية.

الحدود المؤسسية: رسائل الماجستير المجازة في جامعة عمر المختار في مجال الإدارة والمحاسبة.

الحدود الزمنية: تحليل الرسائل المتاحة خلال الفترة (2020-2025) التي تغطيها عينة الدراسة دون تتبع تطورها تاريخياً بشكل طولي.

الإطار النظري

نموذج مارك ساندرزوزملاؤه للتدرج المنهجي أو البصلة البحثية (Research Onion)

يُعدْ نموذج "بصلة البحث" الذي طوّره مارك ساوندرز وزملاؤه إطاراً منهجياً شاملاً يساعد الباحث في العلوم الإدارية والمالية على تنظيم قراراته البحثية بصورة منطقية ومترابطة، إذ يقوده عبر طبقات متدرجة تبدأ من الأسس الفلسفية للبحث وتنتهي بالإجراءات التطبيقية لجمع البيانات وتحليلها (Saunders et al., 2019). وتمثل الطبقة الخارجية من هذا النموذج فلسفة البحث (Research Paradigm)، وهي الركيزة الأساسية التي تؤثر في طبيعة الأسئلة البحثية ونوع

البيانات المستخدمة وأساليب التحليل، لأنها تعكس رؤية الباحث لطبيعة الواقع وكيفية الوصول إلى المعرفة العلمية. وتتكون هذه الفلسفة من ثلاثة أبعاد مترابطة: الوجودية (Ontology) التي تناقش طبيعة الواقع محل الدراسة، والمعرفية (Epistemology) التي تحدد ما يُعد معرفة علمية مقبولة، والقيمية (Axiology) التي توضح دور قيم الباحث وأثرها في البحث العلمي (Saunders et al., 2019). من هذا المنطلق، تُعد الفلسفة الوضعية (Positivism) من أكثر الفلسفات شيوعاً في الدراسات الإدارية والمالية الكمية، حيث تنطلق من افتراض أن الظواهر الإدارية والمالية أو حتي الاقتصادية يمكن قياسها موضوعياً وتحليلها إحصائياً بهدف التوصل إلى تعميمات ونماذج تفسيرية تشبه القوانين العلمية (Al-Ababneh, 2020). وعلى النقيض من ذلك، تركز الفلسفة التفسيرية (Interpretivism) على فهم السلوك الإداري والقرارات المالية من منظور الفاعلين أنفسهم، معتبرة أن الواقع التنظيمي يُبنى اجتماعياً ويتأثر بالمحيط الثقافي والمؤسسي، وهو ما يجعلها مناسبة للدراسات النوعية التي تهدف إلى تفسير المعاني والتجارب الإدارية أو البيئة التنظيمية (Al-Ababneh, 2020).

الشكل (1): نموذج التدرج المنهجي لمارك ساندرزوزملاؤه"البصلة البحثية"

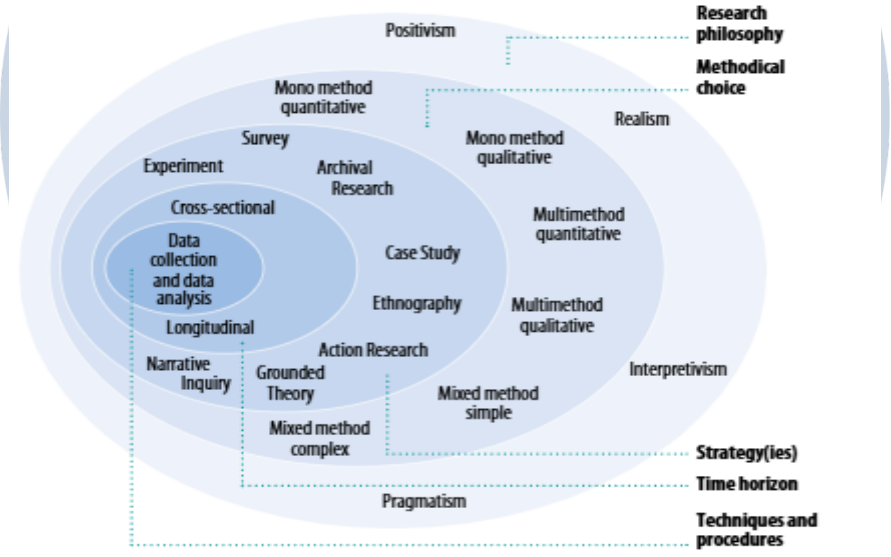

Adapted from Saunders et al. (2019, p. 130)

فيما يتعلق بالفلسفة الواقعية (Realism) فإنها تقوم على فكرة أساسية مفادها أن هناك واقعاً اقتصادياً وتنظيمياً موجوداً فعلاً ومستقلاً عن آراء الأفراد أو تصوراتهم، مثل أداء الشركات، الأرباح، الديون، أو المخاطر المالية. أي أن هذه الظواهر لا تتغير لمجرد اختلاف وجهات النظر حولها. ومع ذلك، تؤكد الفلسفة الواقعية أن فهم هذا الواقع ليس دائماً مباشراً أو كاملاً، لأن ما نلاحظه من أرقام وتقارير مالية قد يتأثر بعوامل غير ظاهرة، مثل القوانين واللوائح، والمعايير المحاسبية، وأساليب الإدارة، والبيئة المؤسسية. لذلك، لا تكتفي الفلسفة الواقعية بوصف

الظواهر كما تظهر، بل تسعى إلى تفسير لماذا تحدث بهذه الصورة، من خلال تحليل الأسباب والآليات الكامنة خلفها. ولهذا السبب، تُعد الفلسفة الواقعية مناسبة للدراسات المحاسبية والمالية التي تهدف إلى فهم العلاقات السببية المعقدة داخل المنظمات والأسواق. ومن ثم، فإن التكامل بين المنهج الكمي والنوعي في إطار الواقعية النقدية لا يمثل تناقضاً، بل يعزز قوة التفسير ودقة النتائج في الدراسات الادارية والمالية (Saunders et al., 2019). وأخيراً، تمثل البرغماتية (Pragmatism) اتجاهاً عملياً يضع مشكلة البحث في قلب العملية البحثية، ويركّز على اختيار الأساليب القادرة على تحقيق فائدة تطبيقية ملموسة، مما يمنح الباحث في العلوم الإدارية والمالية مرونة في الجمع بين المناهج الكمية والنوعية وفقاً لطبيعة الدراسة وأهدافها، وليس بالاستناد إلى الالتزام الصارم بفلسفة بحثية واحدة أو أولوية منهجية محددة (Alturki, 2021).

تنتقل البصلة البحثية بعد ذلك إلى الطبقة الثانية المرتبطة بـ مدخل تطوير النظرية (Approach to Theory Development)، والتي تُعنى بتحديد اتجاه التدفق المنطقي بين النظرية والبيانات، أي كيف ينتقل الباحث من الأفكار النظرية إلى الواقع أو بالعكس (Saunders et al., 2019). ويتخذ هذا المدخل ثلاثة أشكال رئيسة. يتمثل الشكل الأول في الاستنباط (Deduction)، حيث ينطلق الباحث من نظرية قائمة ويشتق منها فرضيات قابلة للاختبار التجريبي، ويُعد هذا المدخل الأكثر شيوعاً في البحوث الكمية التي تهدف إلى اختبار العلاقات السببية والتحقق من صحة النماذج النظرية (Gamage, 2025). أما الشكل الثاني فهو الاستقراء (Induction)، والذي يبدأ بملاحظات ميدانية وجمع بيانات تفصيلية لاستكشاف ظاهرة معينة، وصولاً إلى بناء نظرية أو إطار مفاهيمي جديد، وغالباً ما يُستخدم في البحوث النوعية والدراسات التي تعتمد على عينات صغيرة وموضوعات تفتقر إلى أطر نظرية راسخة أو حديثة نسبياً أو لم تُدرس بصورة معمّقة في الأدبيات العلمية (Melnikovas, 2018). ويأتي المنطق المختلط (Abduction) كمدخل ثالث يجمع بين الاستنباط والاستقراء، إذ ينتقل الباحث بصورة ديناميكية بين البيانات والنظرية لتفسير الظواهر غير المتوقعة أو النتائج التي لا تنسجم مع التفسيرات النظرية السائدة (Alturki, 2021).

ويرى Saunders et al., (2019) أن اختيار مدخل تطوير النظرية لا يتم بمعزل عن فلسفة البحث التي يتبناها الباحث؛ فالاستنباط ينسجم غالباً مع الفلسفات الوضعية التي تفترض وجود علاقات سببية قابلة للاختبار، في حين يتلاءم الاستقراء مع الفلسفات التفسيرية التي تركّز على بناء المعنى وفهم البيئة. أما المختلط، فيرتبط بالفلسفات البرغماتية والواقعية النقدية، لما يوفره من مرونة في التعامل مع تعقيد الظواهر التنظيمية والمالية. وفي هذا يؤكد Melnikovas,

(2018) أن الدمج الواعي بين هذه المداخل يعزز قدرة الباحث على تفسير الظواهر المعقدة والتعامل مع مستويات عدم اليقين المصاحبة لها في البحوث المعاصرة.

تتعلق الطبقة الثالثة من نموذج Saunders et al. (2019) بالخيارات المنهجية (Methodological Choices)، وتمثل هذه الطبقة الجسر العملي الذي يربط بين الفلسفة البحثية المعتمدة ومدخل بناء النظرية من جهة، والإجراءات التطبيقية لجمع البيانات وتحليلها من جهة أخرى. ففي هذه المرحلة يحدد الباحث نوع البيانات التي سيتعامل معها (كمية، نوعية، أو مزيج منهما)، ومدى التكامل بين الأساليب المنهجية بما يتسق مع الافتراضات الفلسفية للدراسة (مثل الوضعية، التفسيرية، أو البراغماتية) ومع منطق بناء النظرية المتبع (استنباطي أو استقرائي).

ويقدم النموذج ثلاثة خيارات رئيسة. يتمثل الخيار الأول في المنهج الأحادي(Mono-method) ، حيث يعتمد الباحث أسلوباً واحداً لجمع البيانات وتحليلها. وقد يكون هذا الأسلوب كمياً، فيما يُعرف بالمنهج الأحادي الكمي (Mono-method quantitative)، مثل الاعتماد على الاستبانات فقط وتحليلها إحصائياً، وهو خيار ينسجم غالباً مع الفلسفة الوضعية والمدخل الاستنباطي لاختبار الفرضيات. كما قد يكون المنهج الأحادي نوعياً(Mono-method qualitative) ، مثل الاعتماد على المقابلات المتعمقة فقط، وهو ما يتوافق في العادة مع الفلسفة التفسيرية والمدخل الاستقرائي الهادف إلى بناء النظرية انطلاقاً من البيانات (Mardiana, 2020).

أما الخيار الثاني فهو المنهج المتعدد (Multi-method)، والذي يتضمن استخدام أكثر من أسلوب ضمن النوع المنهجي نفسه. ففي المنهج المتعدد النوعي (Multi-method qualitative) قد يجمع الباحث بين المقابلات الشخصية وتحليل الوثائق أو الملاحظات الميدانية في دراسة واحدة، بما يعزز عمق الفهم التفسيري للظاهرة. وفي المقابل، يشير المنهج المتعدد الكمي (Multi-method quantitative)إلى استخدام أكثر من أداة كمية، مثل الجمع بين الاستبانات وتحليل التقاريرالمالية أو السجلات الإحصائية الرسمية في البحث نفسه، وذلك لتعزيز موثوقية القياس ودقة النتائج (Siti Mardiana, 2020).

ويتمثل الخيار الثالث في المنهج المختلط (Mixed-method)، وهو الأكثر شمولاً وتكاملاً، حيث يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية في دراسة واحدة، بما يتوافق غالبًا مع الفلسفة الواقعية النقدية التي تفترض وجود واقع موضوعي مستقل يمكن فهمه من خلال الجمع بين التفسير النوعي للعلاقات السببية الكامنة والقياس الكمي لمظاهرها القابلة للملاحظة، أو مع الفلسفة البراغماتية التي تركز على ملاءمة المنهج لطبيعة المشكلة البحثية وتحقيق الفائدة العملية من نتائج الدراسة (Wisenthige, 2023). ويوضح Wisenthige (2023)أن البحوث المختلطة تتيح للباحث استخدام البيانات النوعية لاستكشاف الظواهر وفهم أبعادها وبيئاتها (طبيعتها)، في

حين تُستخدم البيانات الكمية لقياس مدى انتشار هذه الظواهر واختبار العلاقات بين متغيراتها، وهو ما يحقق ما يُعرف بـ "التثليث (Triangulation) "ويقلل من أوجه القصور الملازمة للاعتماد على منهج واحد فقط. غير أن اختيار المنهج المختلط يتطلب مستوى عالي من الخبرة المنهجية والقدرة على دمج النتائج الإحصائية مع التفسيرات السردية بصورة منسجمة تخدم أهداف الدراسة وتسهم في بناء أو تطوير النظرية (Siti Mardiana, 2020).

تمثل الطبقة الرابعة في نموذج Saunders et al. (2019) إستراتيجية البحث (Research Strategy)، وهي الخطة العامة التي يعتمدها الباحث لتنظيم إجراءات البحث بما يمكنه من الإجابة عن أسئلته البحثية وتحقيق أهدافه العلمية. وتُعد إستراتيجية البحث حلقة وصل محورية بين الخيارات المنهجية من جهة، وأساليب جمع البيانات وتحليلها من جهة أخرى، إذ تحدد الإطار التطبيقي الذي تُنفذ ضمنه الدراسة.

وتتعدد إستراتيجيات البحث وفقًا لطبيعة المشكلة البحثية ونوع البيانات المطلوبة، فمنها التجربة (Experiment) التي تهدف إلى اختبار علاقات السبب والنتيجة من خلال التحكم في المتغيرات، وتُستخدم غالباً في الدراسات ذات التوجه التفسيري السببي، كما تشمل إستراتيجية المسح (Survey)التي تُوظف لجمع بيانات كمية من عينات كبيرة بهدف وصف خصائص مجتمع البحث أو اختبار العلاقات بين المتغيرات (Wisenthige, 2023).

وتتضمن الإستراتيجيات أيضاً دراسة الحالة (Case Study) التي تتيح فهماً معمقاً لظاهرة أو وحدة تحليل محددة ضمن سياقها الواقعي، مما يجعلها ملائمة للدراسات الاستكشافية والتفسيرية. ويُضاف إلى ذلك البحث الإجرائي (Action Research) الذي يركز على معالجة المشكلات العملية بالتعاون مع الممارسين، مع السعي المتزامن إلى إحداث تغيير وتحقيق معرفة علمية (Al Zefeiti & Mohamad, 2015). كما تبرز النظرية المجذرة (Grounded Theory) بوصفها إستراتيجية تهدف إلى بناء نظرية منبثقة مباشرة من البيانات بدلاً من اختبار نظريات قائمة، إلى جانب الاثنوغرافيا (Ethnography) التي تتطلب تفاعلاً زمنياً طويل نسبياً في ميدان البحث لفهم الأنماط الثقافية والسلوكيات الاجتماعية بعمق (Mendis et al., 2023).

ويؤكد Mendis et al., (2023) أن اختيار إستراتيجية البحث ينبغي أن يكون متسقاً مع التوجه الفلسفي للباحث؛ إذ تنسجم الدراسة المسحية والتجربة غالباً مع الفلسفة الوضعية التي تركز على القياس والتعميم، في حين تتلاءم الاثنوغرافيا ودراسة الحالة المتعمقة مع الفلسفة التفسيرية التي تسعى إلى فهم المعاني والبيئات، بينما قد تدعم النظرية المجذرة والبحث الإجرائي مواقف فلسفية براغماتية أو واقعية نقدية تسعى إلى الدمج بين التفسير والتطبيق العملي.

تتناول الطبقة الخامسة من نموذج Saunders et al., (2019) الأفق الزمني (Time Horizon)، وهي الطبقة التي تحدد الإطار الزمني الذي تُجمع خلاله بيانات الدراسة، بما ينعكس مباشرة على

طبيعة النتائج وإمكانات التحليل. وينقسم البحث من حيث الأفق الزمني إلى نوعين رئيسين. يتمثل النوع الأول في الدراسة المقطعية (Cross-sectional)، والتي تُعد بمثابة "لقطة زمنية" (Snapshot) للظاهرة محل الدراسة في لحظة محددة. ويشيع استخدام هذا النوع في الأبحاث التي تواجه قيودًا تتعلق بالوقت أو الميزانية، أو تلك التي تهدف إلى وصف الواقع القائم وتحليل العلاقات بين المتغيرات في فترة زمنية واحدة (Dlamini et al., 2025).

أما النوع الثاني فهو الدراسة الطولية (Longitudinal)، والتي تتضمن جمع البيانات بصورة متكررة على فترات زمنية ممتدة، بما يسمح بتتبع التغيرات والتطورات التي تطرأ على الظاهرة عبر الزمن، ويوفر فهمًا أعمق للديناميكيات والعمليات التاريخية المؤثرة فيها (Saunders et al., 2019). ويشير Dlamini et al., (2025) في دراسته حول وفيات الأطفال إلى أن الدراسات الطولية تُعد ضرورية لتقييم فعالية السياسات الصحية على المدى الطويل، في حين توفر الدراسات المقطعية بيانات آنية وسريعة يمكن أن تدعم اتخاذ القرار في المدى القصير.

ورغم المزايا التحليلية التي توفرها الدراسات الطولية، يلاحظ الباحثان Abdelhakim & Badr, (2021) أن الغالبية العظمى من أطروحات الدراسات العليا تميل إلى تبني الأفق الزمني المقطعي، وذلك بسبب محدودية الفترة الزمنية المتاحة لإنجاز الرسائل العلمية ومتطلبات التنفيذ العملي. ويؤثر اختيار الأفق الزمني بشكل مباشر في حجم العينة، وتصميم الدراسة، وقدرة الباحث على تطبيق تحليلات إحصائية متقدمة، مثل تحليل الاتجاهات أو تحليل السلاسل الزمنية، والتي تتطلب بيانات ممتدة عبر فترات زمنية متعددة (Dlamini et al., 2025).

تصل بصلة البحث في قلبها إلى الطبقة السادسة والأخيرة، وهي الأساليب والإجراءات (Techniques and Procedures)، التي تمثل المستوى التنفيذي للبحث العلمي، وتشمل الأدوات الفعلية لجمع البيانات وأساليب تحليلها (Saunders et al., 2019). ففي هذه المرحلة يترجم الباحث اختياراته الفلسفية والمنهجية السابقة إلى ممارسات تطبيقية قابلة للتنفيذ، بما يضمن اتساق التصميم البحثي ككل.

ويختار الباحث في هذه الطبقة أدوات جمع البيانات المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، مثل المقابلات بأنواعها (المنظمة، شبه المنظمة، وغير المنظمة)، والاستبانات، والملاحظة، وتحليل المحتوى، وغيرها من الأدوات التي تختلف باختلاف المنهج ونوع البيانات المطلوبة (Al-Ababneh, 2020). كما تشمل هذه الطبقة إجراءات تحليل البيانات، حيث تعتمد البحوث الكمية على الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام برمجيات التحليل الإحصائي مثل SPSS ، في حين ترتكز البحوث النوعية على أساليب مثل التحليل الموضوعي أو تحليل الخطاب، مدعومة ببرمجيات متخصصة مثل NVivo أو Atlas.ti (Marnewick & Chetty, 2021).

ويؤكد Van der Poll & Van der Poll, (2023) على الدور المحوري للباحث في هذه المرحلة، مشددين على أن البرمجيات التحليلية تمثل أدوات داعمة لتنظيم البيانات وتسهيل معالجتها، لكنها لا تُغني عن الحكم العلمي والعقل التحليلي للباحث، ولا سيما في تفسير النتائج وصياغة الافتراضات النوعية (Qualitative Propositions) وبناء المعاني المستخلصة من البيانات.

إن الاتساق المنهجي عبر جميع طبقات بصلة البحث، بدءًا من الفلسفة البحثية ومروراً بالمدخل النظري والخيارات المنهجية وإستراتيجية البحث والأفق الزمني، وصولاً إلى الأساليب والإجراءات، هو العامل الحاسم في ضمان جودة البحث العلمي وقوته التفسيرية والإقناعية (Saunders et al., 2019). وختاماً، لا يُعد نموذج بصلة البحث مجرد تمثيل بصري أو إطار تنظيمي، بل يشكل خارطة طريق (Roadmap) منهجية تضمن أن تكون كل خطوة في العملية البحثية مبررة علميًا ومنسجمة منطقيًا، مما يحول البحث من مجرد نشاط لجمع البيانات إلى مساهمة أصيلة في بناء المعرفة العلمية وتطويرها (Melnikovas, 2018).

مراجعة الادبيات السابقة

تشير الأدبيات إلى هيمنة الفلسفة الوضعية على رسائل الدكتوراه في المحاسبة والاقتصاد، لا سيما في البيئات الأكاديمية الأنجلوسكسونية. ففي الولايات المتحدة، تعتمد أطروحات المحاسبة بدرجة كبيرة على المنظور الوضعي، مع تركيز واضح على البيانات التجريبية والقياس الكمي (Grossman & Twardus, 2023). غير أن هذا التوجه ليس عالمياً؛ إذ تُظهر دراسات مقارنة وجود تباين فلسفي ملحوظ بين البيئات البحثية. فعلى سبيل المثال، كشفت مراجعة لرسائل الدكتوراه المحاسبية في البرتغال أن غالبية بحوث المحاسبة المالية تبنّت الفلسفة التفسيرية (62.6%) أو النقدية (22.4%)، مقابل حضور محدود للفلسفة الوضعية (Lopes, 2015) ، حيث تميل بحوث المحاسبة الإدارية إلى تبني الفلسفة التفسيرية، ما يعكس ميلاً أكبر نحو المقاربات النوعية المرتبطة بالبيئة المؤسسية والاجتماعية.

وتبدو بحوث الإدارة أكثر تعددية فلسفياً، حيث تميل تخصصات مثل السلوك التنظيمي وإدارة المعرفة إلى الفلسفة التفسيرية، في حين تحافظ دراسات علوم الإدارة الكمية على المنظور الوضعي. أما في البيئة العربية، فيسود التوجه الوصفي المرتبط غالباً بالفلسفة الوضعية، مع محدودية واضحة في تبني التصميمات التجريبية (غريب، 2023). وبوجه عام، يظل علم الاقتصاد الأكثر التزاماً بالفلسفة الوضعية، إذ يقوم على افتراض واقع موضوعي قابل للقياس ويعتمد أساساً على النماذج الكمية والتحليل القياسي، مع غياب شبه تام للمقاربات التفسيرية في علم الاقتصادي السائد. ويتسق ذلك مع الاتجاه العام في البحث الاقتصادي الذي يفضل المناهج النظرية والكمية على حساب المناهج النوعية أو التفسيرية (Paldam, 2021). وتشير هذه الأنماط إلى أن الاختيار الفلسفي في أطروحات الدكتوراه ليس محايداً، بل يشكّل محدداً أساسياً

للخيارات المنهجية اللاحقة، مع استمرار هيمنة الفلسفة الوضعية في الاقتصاد والمحاسبة المالية مقابل حضور أوسع للفلسفات التفسيرية والنقدية في المحاسبة وبعض مجالات الإدارة (Lopes, 2015).

بالانتقال إلى المستوى المنهجي، يتضح أن المنهجيات الكمية ظلت تاريخياً هي المهيمنة في رسائل الدكتوراه في المحاسبة والإدارة والاقتصاد، وإن كانت بدرجات متفاوتة بين التخصصات والبيئات الأكاديمية. ففي المحاسبة، خصوصاً في أمريكا الشمالية، يسيطر البحث الكمي الأرشيفي على أطروحات الدكتوراه، مع اعتماد متزايد على تحليل قواعد البيانات واختبار الفرضيات (Bouillon & Ravenscroft, 2010؛ Grossman & Twardus, 2023). وتشير الأدلة الحديثة إلى أن ما يقارب 70% من برامج دكتوراه المحاسبة تعتمد المنهجية الكمية القائمة على البيانات كمنهج سائد، مقابل حضور محدود للبحوث السلوكية أو المختلطة (Grossman & Twardus, 2023)، وهو ما يعكس توجهاً منهجياً ضيقاً نسبياً.

في المقابل، تُظهر بحوث الإدارة نمطاً أكثر تبايناً. فمن جهة، يظل البحث الكمي التطبيقي مهيمناً في العديد من البيئات، كما في أطروحات إدارة الأعمال في الهند، حيث صُنفت الغالبية العظمى كدراسات كمية تعتمد التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات (Sufi et al., 2023). ومن جهة أخرى، تبرز تخصصات إدارية وتقاليد إقليمية تتبنى المنهجيات النوعية أو المختلطة على نطاق أوسع، لا سيما في مجالات مثل الدراسات التنظيمية وإدارة المعرفة. ففي مراجعة لرسائل الدكتوراه في إدارة المعرفة في الشرق الأوسط، هيمنت التصاميم الوصفية النوعية والمختلطة، مع استخدام واسع لدراسات الحالة وتحليل الوثائق، مقابل ندرة في التصميمات التجريبية الكمية البحتة (غريب، 2023).

كما تشير دراسة أفريقية حديثة (لـ 139 رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه) إلى تنامٍ ملحوظ في اعتماد المناهج الكمية كوسيلة أكثر شيوعاً بين طلبة الدراسات العليا (Debusho et al., 2025). وبصورة عامة، ورغم استمرار تفوق الأساليب الكمية في اختبار النظريات وتحليل العلاقات، فإن البحث المختلط بات يحتل موقعاً متقدماً، بينما تحافظ المناهج النوعية على حضورها في الحقول التي تهدف إلى تعميق فهم الممارسات البيئية. ويظل هذا التوزيع المنهجي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالموقف الفلسفي للرسائل؛ إذ تميل الفلسفات الوضعية إلى التصاميم الكمية، في حين تقود الفلسفات التفسيرية غالباً إلى تصاميم نوعية أو مختلطة (Lopes, 2015).

على مستوى استراتيجيات البحث في رسائل الدكتوراه في المحاسبة والإدارة والاقتصاد، تبرز الدراسات المسحية وتحليل البيانات الأرشيفية (كالقوائم المالية او التقارير المالية) بوصفها التصاميم الأكثر شيوعاً. فقد أظهرت مراجعة لأطروحات الإدارة في تايوان (1988–1994) أن أكثر من نصف الرسائل كانت ذات طبيعة سببية (أو علاقات سببية بين المتغيرات)، واعتمدت

بشكل أساسي على الطريقة المسحية لجمع البيانات (Chang & Hsieh, 1997). ولا تزال الاستبيانات أداة مركزية في البحوث التطبيقية، نظراً لقدرتها على جمع بيانات كمية من عينات واسعة من الأفراد أو المنظمات.

ويحتل البحث الأرشيفي موقعاً محورياً في المحاسبة والاقتصاد، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصاميم الوضعية الكمية Quantitative Positivism. ففي إحدى الدراسات، اعتمدت الرسائل المحاسبية ذات التوجه الوضعي بدرجة كبيرة على قواعد البيانات والبيانات الثانوية، في حين اتجهت الرسائل التفسيرية نحو البيانات الميدانية (Lopes, 2015). ويعكس هذا النمط سيطرة التحليل الأرشيفي، خصوصاً في المحاسبة المالية، حيث تُستخدم بيانات الشركات والأسواق كمصدر رئيسي للاختبار التجريبي.

في المقابل، تُعد دراسات الحالة من أكثر الاستراتيجيات استخداماً في البحوث النوعية والمختلطة، لا سيما في المحاسبة الإدارية والإدارة. فقد استخدمت 54.7 % من أطروحات تخصص "الرقابة الإدارية والأداء" في العينة البرتغالية منهج دراسة الحالة، كما ظهرت بنسب أقل في أطروحات تخصص المراجعة (15.8%) والمحاسبة المالية (14.2%) (Lopes, 2015). وبالمثل، كشفت دراسة عربية لأطروحات إدارة المعرفة أن دراسة الحالة كانت الاستراتيجية الأكثر استخداماً، يليها أسلوب تحليل المحتوى، ضمن إطار وصفي عام (غريب، 2023).

أما من حيث أدوات جمع البيانات، فتتصدر الاستبيانات قائمة الأدوات المستخدمة. ففي دراسة أطروحات إدارة المعرفة في السعودية، استُخدم الاستبيان في 38 % من الرسائل (غريب، 2023)، بينما شكّلت الاستبيانات نحو 30 % كأداة جمع البيانات في الأطروحات البرتغالية، تلتها الملاحظة المباشرة أو بالمشاركة بنسبة 23.5 % (Lopes, 2015). كما برز تحليل المحتوى كأداة رئيسية، حيث اعتمد عليه نحو 35–40 % من الأطروحات التفسيرية في المحاسبة، وكان ثاني أكثر الأدوات استخداماً في أطروحات إدارة المعرفة (Lopes, 2015؛ غريب، 2023).

بصورة عامة، تعكس هذه الأنماط المنهجية تداخلاً واضحاً بين التصميم البحثي والمنطلق الفلسفي؛ إذ ترتبط الدراسات المسحية والتحليلات الأرشيفية بالفلسفة الوضعية، في حين تقترن دراسات الحالة وتحليل المحتوى بالفلسفة التفسيرية. ورغم استمرار هيمنة الدراسات المقطعية لأسباب زمنية وعملية، تشير الأدلة إلى توجه متزايد نحو التعددية المنهجية، من خلال الجمع بين أكثر من أداة أو استراتيجية بحثية لتعزيز عمق التحليل.

الاختلافات الخاصة بالتخصص والإقليم

من المهم ملاحظة وجود اختلافات منهجية تخصصية في رسائل الدكتوراه والماجستير داخل المحاسبة. ففي البحوث المالية، خصوصاً في دراسات المحاسبة المالية، يميل الباحثون إلى التوجه الوضعي/الكمّي الذي يستخدم بيانات أرشيفية وتحليل إحصائي لاختبار الفرضيات، بينما يَظهر في بحوث المحاسبة الإدارية ميل أكبر للمنهج التفسيري والوصفي، بما في ذلك دراسات الحالة لفهم ممارسات المؤسسات بعمق. وقد أظهرت دراسات تحليلية قائمة على 760 مشروعاً منشوراً أن البحث في المحاسبة المالية يتجه نحو المنهج الوضعي، في حين يعكس البحث في المحاسبة الإدارية طابعاً أكثر تفسيرية أو وصفيّة (Lopes, 2015).

في الإدارة (إدارة الأعمال) على نطاق واسع، الطيف المنهجي أوسع. كما ذُكر، لدى الجامعات الهندية بحث إداري كمي بكثافة (Sufi et al., 2023)، بينما تشجع بعض المؤسسات الجامعية الأوروبية والأسترالية تبني المنهج النوعي، حيث تُظهر أدبيات مناهج البحث في إدارة الأعمال اتجاهاً متنامياً نحو الأساليب المختلطة بوصفها خياراً عملياً ينسجم مع البراغماتية أو الواقعية النقدية. فقد نوقش صراحةً ارتباط المنهج المختلط mixed methods بالفلسفة البراغماتية داخل بحوث إدارة الأعمال في استراليا والمملكة المتحدة (Cameron, 2009)، ذلك لأن الفلسفة البراغماتية تقدم كإطار ملائم للبحوث المحاسبية والإدارية لتبرير الدمج بين أدوات كمية ونوعية - مثل الجمع بين الاستبيانات والمقابلات - لتحقيق اتساع وعمق تفسيري في آن واحد للظاهرة محل البحث (Brierley, 2017).

من ناحية ثانية لا تزال بعض جامعات الدول النامية تؤكد على المزيد من البحث الوصفي من خلال الاستبانة في أطروحات الإدارة، وهذا ربما بسبب قيود الموارد أو تركيز التدريب (مما يؤدي إلى العديد من الدراسات التي تستخدم الاستبانات لتوثيق الممارسات التنظيمية المحلية). ففي السعودية استخدمت غالبية أطروحات الدكتوراه في إدارة المعرفة دراسات حالة وصفية وتحليلات محتوى، مما قد يعكس طبيعة هذا المجال في المنطقة (غريب، 2023).

في الاقتصاد، كان تجانس المنهجية أكثر وضوحاً على مستوى العالم، حيث تستخدم أطروحات الدكتوراه وحتى المقالات العلمية في الاقتصاد بشكل شبه عالمي أساليب كمية – إما نمذجة نظرية (استنباط وإثبات افتراضات) أو قياس اقتصادي تجريبي (تحليل البيانات إحصائياً)(Lenger, 2019; Paldam, 2021). لذا تميل الورقات المنشورة في المجلات الاقتصادية إلى اعتماد المنهجيات الكمية، بما في ذلك نماذج نظرية تُشتق إحصائياً بالاعتماد على تحليل انحدار قائم على مجموعة بيانات كبيرة. في عيّنة منهجية شاملة لحوالي 3,415 ورقة في مجلات اقتصادية عامة، لوحظ أن معظم الأبحاث تنتمي إلى الفئات النظرية، والتجريبية، والقياس الاقتصادي (empirics)، مع زيادة في استخدام الأساليب الكمية والنماذج الاحصائية خلال

السنوات، ما يعكس اتجاهًا سائدًا في الاقتصاد نحو البحث الكمي والتحليل العددي (Paldam, 2021). علاوة على ذلك، تشير بعض المصادر أن المنهج الكمي - خاصة الاقتصاد القياسي وتحليل الانحدار- يشكل قلب الأدوات البحثية في الاقتصاد لتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية واختبار الفرضيات (Lenger, 2019)، وهو ما ينعكس أيضاً في التكوين المنهجي لأطروحات الدكتوراه في الاقتصاد. كما تعكس المجلات العلمية المتخصصة في الاقتصاد القياسي مثل The Econometrics Journal و Econometrica التأكيد المؤسساتي على الأساليب الكمية والتحليل العددي في البحوث الاقتصادية الأكاديمية، ما يشير إلى هيمنة هذه النهج على مستوى إنتاج المعرفة الاقتصادية.

من الناحية الإقليمية، هيمنت برامج الدكتوراه الأنجلو-أمريكية، ولا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا، على تحديد معايير الدقة المنهجية في بحوث الإدارة والمحاسبة والاقتصاد، مع تركيز واضح على الأساليب الكمية المتقدمة، والنماذج الإحصائية، والدراسات القائمة على عينات كبيرة (Burrell & Morgan, 1979; Chua, 1986; Hopwood, 2007). في المقابل، اتسمت التقاليد البحثية في أوروبا وأمريكا اللاتينية بانفتاحٍ أكبر على المناهج النوعية والمقاربات النقدية والتفسيرية، المتأثرة بعلم الاجتماع والنظرية النقدية والاتجاهات المؤسسية، وهو ما انعكس على انتشار دراسات الحالة، والتحليل الخطابي، والبحوث ذات الطابع النقدي في هذه البيئات الأكاديمية (Ahrens & Chapman, 2006; Lukka & Modell, 2010). أظهرت مراجعة منهجية لرسائل الماجستير في افريقيا وجود أنماط متكررة من القصور المنهجي، تمثلت في ضعف توضيح أساليب تحليل البيانات النوعية، وعدم الالتزام بتحديد حجم العينة وتبريره علمياً، إضافة إلى تشابه تصاميم البحث عبر التخصصات المختلفة، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز دور الإشراف الأكاديمي وتدريس مناهج البحث العلمي (Tulu et al., 2019).

في الختام، تكشف مراجعة المنهجيات في أبحاث الماجستير والدكتوراه في المحاسبة والإدارة والاقتصاد عن تنوع غني من المناهج. لكن تظل للفلسفة الوضعية تأثيراً وانتشاراً، خاصة في المحاسبة المالية والاقتصاد، وغالباً ما تتضمن تحليلات ودراسات مسحية للبيانات الأرشيفية (Grossman & Twardus, 2023; Bouillon& Ravenscroft,2010). بينما ثبتت الأساليب التفسيرية والنوعية، منها دراسات الحالة وتحليل المحتوى، نفسها في مجالات مثل المحاسبة الإدارية ومجالات إدارية أخري متعددة (Lopes, 2015؛ غريب، 2023) كذلك البحوث ذات الأساليب المختلطة أصبحت تتزايد بشكل كبير، وهذا ربما يعكس ادراك الباحثين أهمية دمج وجهات نظر ومصادر بيانات متعددة لفهم المشاكل البحثية (Debusho et al., 2025).

الفجوة البحثية

على الرغم من توافر للأدبيات التي تناولت الاختيارات الفلسفية والمنهجية في رسائل الدراسات العليا في مجالات المحاسبة والإدارة والاقتصاد، فإن هذه الأدبيات تكشف عن قصور تحليلي مزدوج. فمن جهة، ركزت غالبية الدراسات بتوصيف هيمنة فلسفة أو منهج معين داخل بيئات أكاديمية محددة، دون البحث عن مدى الاتساق المنهجي الداخلي بين مكونات التصميم البحثي المختلفة. ومن جهة أخرى، ركزت معظم الدراسات على البيئات الأنجلوسكسونية والأوروبية والآسيوية والعربية، مع تهميش شبه كامل للبيئات الأكاديمية الهشة أو الانتقالية، ومن بينها البيئة الليبية.

فالدراسات السابقة تعاملت مع الفلسفة والمنهج والأداة بوصفها اختيارات مستقلة، ولم تتناولها كمنظومة مترابطة يحكمها تسلسل منطقي كما يفترضه نموذج البصلة البحثية لـ Saunders. ويترتب على هذا القصور غياب القدرة على الحكم على سلامة البناء المنهجي للرسائل الجامعية، والاكتفاء بتصنيفات شكلية لا تكشف عن الفجوات العميقة بين النموذج المعياري والممارسة البحثية الفعلية.

وفي البيئة الليبية تحديداً، يزداد هذا القصور وضوحاً، إذ لا تتوافر- في حدود اطلاع الباحثين- دراسات منهجية قامت بتحليل رسائل الماجستير في المحاسبة وإدارة الأعمال من زاوية الاتساق الفلسفي–المنهجي، أو فحصت مدى وضوح الفلسفة البحثية، أو انسجامها مع المنهج المعتمد، أو توافق استراتيجية البحث وأدوات جمع البيانات مع ذلك المنهج. كما يغيب أي جهد علمي سابق سعى إلى قياس درجة الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل باستخدام أدوات استدلالية كمية تتيح تجاوز الوصف إلى التقييم العلمي الدقيق.

وعليه، فإن الاعتماد السائد على الدراسات الوصفية العامة، وغياب الأطر المعيارية الواضحة في تقييم المنهجيات البحثية، أسهما في ترسيخ ممارسات بحثية قد تبدو منضبطة شكلياً، لكنها تفتقر إلى الاتساق الإبستمولوجي والمنهجي في جوهرها.

التصميم المنهجي للورقة البحثية Research Design

الفلسفة البحثية Research Paradigm

بما أن تقييم مدي التوافق مع نموذج «البصلة البحثية» يفترض بطبيعته على منطق مزدوج يجمع بين استقراء معاني المفاهيم وكيفية توظيفها داخل النصوص (توجه تفسيري) واختبار أنماط التكرار والدلالة الإحصائية (توجه وضعي)، فإن اعتماد فلسفة أحادية سيؤدي بالطبع إلى تناقض إبستمولوجي يتمثل في وجود تعارض أو عدم انسجام بين الأساس الفلسفي للبحث وبين الأدوات والمنهجيات المستخدمة فيه (Teddlie & Tashakkori, 2008). وعليه، تُعدّ البراغماتية (Saunders et al., 2019) الإطار الفلسفي الأنسب لتوحيد هذا المنطق المزدوج، إذ تنظر إلى المعرفة من حيث جدواها التفسيرية وقدرتها على إنتاج استدلالات منطقية، وليس من خلال

التزامها بفلسفة معرفية أحادية. ضمن هذا الإطار، يصبح تحويل الملاحظات النوعية إلى متغيرات أو مفاهيم قابلة للقياس (Quantitizing) إجراءً منهجياً عملياً، يسمح بإجراء تحليل كمي دون الإخلال بالمعنى التفسيري الأصلي للبيانات. وبذلك، تحقق الدراسة توافقاً منهجياً يمنحها في آنٍ واحد العمق التفسيري والدقة الإحصائية، مع الحفاظ على الاتساق الفلسفي الداخلي.

المدخل الفكري Thinking Approach

تماشياً مع الفلسفة البراغماتية، تتبنى الدراسة المدخل المختلط (Abductive Approach). يأتي هذا الاختيار نظراً لأن تقييم مدى الالتزام بنموذج البصلة البحثية يتطلب حركة مزدوجة ومستمرة بين الإطار النظري (النموذج لـ Saunders) والبيانات الواقعية (نصوص رسائل الماجستير). فمن جهة، يُعتمد على منطق استقرائي (Inductive) عند تحليل المحتوى لاستنتاج الفلسفات والمنهجيات الضمنية التي لم يصرح بها الباحثون (حيث أظهرت البيانات أن 95% لم يذكروا الفلسفة صراحة)، ومن جهة أخرى، تنطلق الدراسة من منطق استنباطي (Deductive) عند استخدام نموذج Saunders كمسطرة قياس واختبار دلالة الفروق إحصائياً (z-test). لذا يتيح المدخل المختلط (Abduction) الجمع بين هذين المسارين لتقديم أفضل تفسير ممكن (Inference to the Best Explanation) للفجوة المنهجية في الرسائل الجامعية.

الاختيار المنهجي Methodological choice

تم اختيار المنهجية المختلطة في هذه الدراسة نظراً لطبيعة موضوعها التقييمي المركب، والذي يتطلب الجمع بين الفهم التفسيري للممارسات المنهجية والقياس الكمي لدرجة الالتزام (Creswell, 2013; Saunders et al., 2019). فاقتصار الدراسة على المنهج النوعي وحده سيؤدي إلى وصف تحليلي غير قابل للاختبار الإحصائي، في حين أن الاعتماد على المنهج الكمي فقط سيغفل المعاني الضمنية الكامنة في نصوص رسائل الماجستير. كما تتيح المنهجية المختلطة تكاملاً منهجياً يسمح بتحويل النتائج النوعية إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس (Quantitizing)، الأمر الذي يساعد في استخدام الاختبارات الإحصائية، دون الإخلال بالبعد التفسيري للبيانات. ويسهم هذا التكامل في تعزيز مصداقية النتائج وقوتها الاستدلالية.

إضافة إلى ذلك، تنسجم المنهجية المختلطة مع الفلسفة البراغماتية التي تتبناها الدراسة، حيث تركز على اختيار الأدوات المنهجية الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف البحث، بعيداً عن التقيد بمنهج واحد. وعليه، فإن اعتماد المنهجية المختلطة يمثل الخيار الأمثل لتحقيق التوازن بين الدقة الإحصائية والعمق التفسيري في تقييم مدى توافق منهجيات رسائل الماجستير مع نموذج البصلة البحثية لـ Saunders.

بناءً على تبنّي الفلسفة البراغماتية والمنهجية المختلطة، استخدام الباحثان تحليل المحتوى النوعي لاستقراء الممارسات المنهجية في رسائل الماجستير، وتحليل المحتوى الكمي لتحويل تلك

الملاحظات إلى نسب وتكرارات قابلة للقياس، بما يتيح تقييم درجة التوافق مع نموذج البصلة البحثية لـSaunders.

نوع البحث Research Type

تُصنَّف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية–التفسيرية، إذ تهدف من جهة إلى وصف واقع المنهجيات البحثية المعتمدة في رسائل الماجستير وفق نموذج Saunders ، ومن جهة أخرى إلى تفسير أسباب التباين في مستوى الاتساق أو التوافق المنهجي عند المقارنة (Saunders et al., 2019; Stebbins, 2001).

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

استراتيجية البحث Research Strategies

تحقيقاً لأهداف الدراسة، تم اعتماد تحليل المحتوى الكمي (Quantitative Content Analysis) (Rourke & Anderson, 2004) كأداة رئيسية لجمع وتحليل البيانات، وذلك من خلال تحليل عينة مكوّنة من (36) رسالة ماجستير باستخدام بطاقة تحليل استندت إلى أبعاد البصلة البحثية لـ Saunders. وقد تضمنت عملية التحليل على مسارين تكاملين، تمثّل الأول في الاستقراء، من خلال فحص النصوص المنهجية للرسائل واستخلاص الأطر والمسارات البحثية الصريحة والضمنية، في حين تمثّل المسار الثاني في الاستنباط، عبر مطابقة تلك الممارسات المستخرجة مع المتطلبات المعيارية لنموذج البصلة البحثية.

الأفق الزمني Time horizon

اتبعت الدراسة أفقاً زمنياً مقطعياً Cross-sectional، حيث تم تحليل عينة من رسائل الماجستير المجازة خلال فترة زمنية محددة (2020-2025)، دون تتبع تطورها عبر الزمن. ويُعد هذا الأفق مناسباً للدراسات التفسيرية التقييمية التي تهدف إلى فهم (لماذا وكيف) واقع منهجي قائم في نقطة زمنية معينة (Saunders et al., 2019).

مجتمع الدراسة والعينة Sample and Population

يتكون مجتمع الدراسة من رسائل الماجستير في مجالي الإدارة والمحاسبة بالجامعات الليبية. وتم اختيار عينة قصدية (Purposive Sampling) وفقًا لـ (Creswell, 2013)، بلغت 36 رسالة من جامعة عمر المختار، وذلك باشتراط احتوائها على فصول منهجية مكتملة وواضحة، بما يضمن إمكانية تقييم جميع طبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders بصورة متكاملة ومنهجية.

أساليب وإجراءات تحليل البيانات Techniques and procedures

تمت عملية تحليل البيانات وفق مسار منهجي منظم يجمع بين المنطقين الاستقرائي والاستنباطي. ففي المرحلة الأولى، تم اعتماد التحليل الاستقرائي من خلال القراءة المتعمقة للأقسام المنهجية في رسائل الماجستير محل الدراسة، بهدف استكشاف الممارسات البحثية الفعلية واستخلاص الأنماط المنهجية الصريحة والضمنية المرتبطة بطبقات نموذج بصلة البحث لـ Saunders. وأسهم هذا الاستقراء في تفكيك النصوص وتحويلها إلى وحدات تحليل قابلة للترميز وفق بطاقة التحليل المعتمدة.

وفي المرحلة الثانية، تم توظيف التحليل الاستنباطي عبر مقارنة تلك الوحدات المستخلصة مع الإطار المعياري لنموذج البصلة البحثية، وذلك لتحديد درجة الالتزام أو عدم الالتزام بكل بعد من أبعاده. وقد أتاح هذا المسار الاستنباطي اختبار مدى توافق الممارسات المنهجية الفعلية مع النموذج النظري المرجعي.

واستكمالاً لهاتين المرحلتين، جرى تكميم أو تركيز رقمي (Quantitizing) للنتائج النوعية الناتجة عن التحليل الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحويلها إلى تكرارات ونسب مئوية، بما يسمح بإجراء التحليل الإحصائي. ولم تقتصر الدراسة على الوصف الإحصائي للنتائج، بل تم استخدام اختبار z للنسبة للتحقق من الدلالة الإحصائية للفروق بين نسب الالتزام الفعلية والمعيار المنهجي المستهدف (Benchmark) البالغ 80%.

ويضمن هذا التسلسل التحليلي تكاملًا منهجيًا يجمع بين عمق الفهم التفسيري الناتج عن الاستقراء، والدقة الاستدلالية المتحققة عبر الاستنباط والاختبار الإحصائي، بما يعزز موثوقية النتائج ويحافظ على الاتساق الداخلي للدراسة في إطار الفلسفة البراغماتية.

تحليل البيانات

فيما يلي عرض نتائج تحليل عدد (36) رسالة ماجستير بجامعة عمر المختار- كلية الاقتصاد في تخصصي المحاسبة وإدارة الأعمال، وذلك في إطار تقييم مدى التزام هذه الرسائل بالتسلسل المنهجي المتكامل لطبقات نموذج البصلة البحثية لـ Saunders. وقد استند التحليل إلى بطاقة تحليل محكمة صُممت خصيصًا لهذا الغرض، بهدف رصد الاختيارات الفلسفية والمنهجية المصرّح بها والضمنية، وقياس درجة الاتساق بينها عبر مختلف مراحل التصميم البحثي.

ويُعرض هذا الفصل نتائج التحليل بصورة منظمة تعكس أبعاد النموذج محل الدراسة، مع الجمع بين التحليل الوعي لبيان أنماط التوزيع المنهجي السائدة، والتحليل الاستدلالي لاختبار مدى دلالة الفجوة بين الممارسات البحثية الفعلية والمعايير المنهجية المرجعية المعتمدة في الدراسة، بما يمهّد لمناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء الأدبيات السابقة.

أولاً: طبقة الفلسفة البحثية (Research Philosophy)

تُظهر نتائج الجدول (1) وجود قصور جوهري ومنهجي واضح في التعامل مع طبقة الفلسفة البحثية في رسائل الماجستير محل الدراسة (ن = 36)، حيث تبين أن 95% من رسائل الماجستير لم تُوضح الفلسفة البحثية صراحةً، مقابل نسبة هامشية جداً بلغت 5% فقط أشارت – ولو بشكل غير مباشر – إلى الفلسفة التي تنطلق منها. ويعكس هذا المؤشر ضعفاً في الوعي المنهجي بطبقة تُعد الأساس الذي تُبنى عليه جميع القرارات البحثية اللاحقة في نموذج Saunders، إذ أن غياب التصريح بالفلسفة البحثية لا يُعد مسألة شكلية، بل خللاً بنيوياً في التصميم المنهجي ذاته.

ورغم هذا الغياب الصريح، تشير النتائج إلى أن نحو 97% من الدراسات (الرسائل) تتسق فلسفياً مع مشكلات البحث التي تناولتها ولكن بشكل ضمني، حيث اعتمدت الغالبية الساحقة على المناهج الكمية أو الوصفية الكمية، واستخدمت أدوات تحليل إحصائي تقليدية، وهو ما يعكس تبنياً غير معلن للفلسفة الوضعية (Positivism). ويُلاحظ هنا أن هذا الاتساق لم يكن نتاج قرار منهجي واعٍ، وإنما جاء كنتيجة تلقائية لاختيار أدوات كمية سائدة في البيئة الأكاديمية الليبية،

الأمر الذي يُفرغ مفهوم "الاتساق المنهجي" من مضمونه المعرفي العميق، ويجعله مجرد توافق إجرائي غير مُؤسس فلسفياً.

أما المؤشر الأكثر إثارة للقلق المنهجي في هذا الجدول، فيتمثل في أن 100% من الرسائل لم تقدم أي تبرير لاختيار الفلسفة البحثية، وهو ما يوحي بغياب شبه تام للتفكير الفلسفي النقدي لدى طلبة الدراسات العليا. فوفق نموذج Saunders، لا يُعد اختيار الفلسفة البحثية خطوة بديهية أو تلقائية، بل قراراً معرفياً يجب تبريره في ضوء طبيعة المشكلة البحثية، ونوع المعرفة المستهدفة، وعلاقة الباحث بموضوع الدراسة. ويؤدي هذا الغياب في التبرير إلى إضعاف المصداقية العلمية للبحث، ويحد من قدرته على الدفاع عن خياراته المنهجية أمام النقاش الأكاديمي أو التحكيم العلمي.

وعليه، تعكس نتائج الجدول (1) وجود اختلال منهجي أفقي في أولى طبقات البصلة البحثية، يتمثل في الفصل بين الممارسة البحثية الكمية من جهة، والأساس الفلسفي الذي يفترض أن يدعمها من جهة أخرى. كما تقدم النتائج دليلاً واضحاً بأن الإشكال لا يكمن في "اختيار فلسفة غير مناسبة"، بل في عدم إدراك البحاث لأهمية الفلسفة البحثية أصلاً كطبقة تأسيسية في التصميم المنهجي. ويُعد هذا النمط من القصور مدخلاً رئيساً لظهور اختلالات لاحقة في طبقات المنهج، والاستراتيجية، وأدوات جمع وتحليل البيانات، وهو ما النتيجة الخاصة باختبار النسبة كما سنري لاحقاً حول ضعف الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية.

جدول رقم (1) طبقة الفلسفة البحثية (Research Philosophy)

البند	نعم	لا	ملاحظات
هل أوضح الباحث الفلسفة البحثية؟	5%	95%	لم يذكر أي ملخص فلسفة بحثية صراحة (وضعية، تفسيرية، براغماتية) ، وإنما يمكن استنتاجها فقط ضمنياً، من خلال قراءة فصل المنهجية، وجميعها تتبع الفلسفة الوضعية
هل تتسق الفلسفة مع مشكلة الدراسة؟	97% (ضمنياً)	3%	جُل الدراسات تقريباً استخدمت منهجاً كمياً أو وصفيًا كمياً، مما يعكس فلسفة وضعية (ضمنياً).
هل تم تبرير اختيار الفلسفة؟	0%	100 %	لا يوجد تبرير صريح لأي فلسفة بحثية في أي دراسة.

ثانياً: طبقة المدخل البحثي (Research Approach)

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن جُل رسائل الماجستير محل الدراسة (97%) قامت بتحديد المدخل أو المنهج البحثي المستخدم، مقابل نسبة ضئيلة جداً (3%) لم تُشر صراحةً إلى ذلك. ويُلاحظ أن

هذا التحديد جاء في الغالب بصياغات نمطية شائعة في البيئة الأكاديمية الليبية، مثل: المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي الارتباطي، أو الإشارة إلى المدخل الاستنباطي، دون تقديم إطار تفسيري يوضح المنطق المعرفي الذي يحكم هذا الاختيار. وربما يكشف هذا النمط عن تعامل شكلي مع مفهوم المدخل البحثي، حيث يُذكر كعنصر إجرائي واجب الذكر لا كقرار منهجي نابع من الفلسفة البحثية المعتمدة.

وتبرز إحدى الملاحظات المنهجية اللافتة في هذا الجدول إلى **غياب الربط** الصريح بين الفلسفة البحثية والمدخل البحثي في جميع رسائل الماجستير تقريباً (عينة البحث تحت الدراسة)، وهو ما يعكس ضعفاً في فهم العلاقة الهرمية التي يؤكد عليها نموذج Saunders. فعلى الرغم من أن جميع الدراسات تقريباً اعتمدت مدخلاً كمياً أو استنباطياً يتسق – من حيث النتيجة – مع الفلسفة الوضعية الضمنية السائدة، إلا أن هذا الاتساق يبدو **اتساقاً عرضياً أو غير واعٍ**، وليس نتيجة قرار منهجي مدروس. ويتجلى ذلك بوضوح في الخلط المفاهيمي الشائع بين المدخلين الاستقرائي والاستنباطي، حيث لوحظ استخدام عبارات متناقضة (على سبيل المثال لا الحصر) اتباع المدخل الاستقرائي في الجانب النظري، والمدخل الاستنباطي في الجانب التطبيقي، وهي صياغات تعكس سوء فهم جوهري لطبيعة المداخل البحثية ووظيفتها المعرفية.

أما فيما يتعلق بشرح كيفية بناء أو اختبار الفرضيات، فتُظهر النتائج أن نحو 72% من رسائل الماجستير قدمت شرحاً جزئياً لكيفية اختبار الفرضيات باستخدام أدوات إحصائية، في حين أن 28% من الرسائل لم توضح بشكل كافٍ كيفية بناء الفرضيات أو ربطها بالمدخل البحثي المعتمد (أستنباطي أو أستقرائي). ويُلاحظ أن التركيز في معظم رسائل الماجستير (تحت الدراسة) انصبّ على آليات الاختبار الإحصائي أكثر من المدخل (المنطق) الاستنباطي الذي يحكم صياغة الفرضيات انطلاقاً من النظرية. وبذلك، تتحول الفرضيات في بعض الدراسات إلى مجرد **صيغ اختبارية منفصلة** عن الإطار النظري، بدلاً من كونها نتاجاً طبيعياً للمدخل الاستنباطي كما تفترض أدبيات مناهج البحث العلمي عموماً، ونموذج Saunders على وجه الخصوص.

جدول رقم (2) طبقة المدخل البحثي (Research Approach)

البند	نعم	لا	ملاحظات
هل حدد الباحث المنهج؟	97%	3%	ليس هناك دراسة ربطت الفلسفة البحثية باختيار المدخل البحثي. ولكن معظم الرسائل ذكرت المدخل بعبارات مثل: (المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي الارتباطي، استنباطي، إلخ). كما لوحظ عدم المعرفة متي يستخدم المدخل الاستقرائي أو الاستنباطي. من العبارات الشائعة، تبني الاستقرائي عند كتابة الجانب النظري، والاستقرائي عند كتابة الجانب العلمي.

هل يوجد انسجام بين المنهج والفلسفة البحثية؟	نعم	-	جميعها استخدمت منهجاً استنباطياً (Deductive) أو كمياً يتناسب مع الفلسفة الوضعية الضمنية. ولكن هذا الانسجام ربما يعود للصدفة أو لقصور في الفهم الحقيقي لهذا الإنسجام.
هل تم شرح كيفية بناء/اختبار الفرضيات؟	72%	28%	غالباً ما تذكر الفرضيات وتشرح عملية الاختبار باستخدام الأدوات الإحصائية. بعض الرسائل لا تشرح كيفية بناء الفرضيات وربطها بالمدخل البحثي.

بصورة عامة، تعكس نتائج الجدول (2) وجود **اتساق ظاهري** بين المدخل البحثي المستخدم والفلسفة الوضعية (الضمنية) السائدة، إلا أن هذا الاتساق يفتقر إلى العمق المعرفي والتبرير المنهجي الصريح. ويشير ذلك إلى أن الإشكال لا يكمن في اختيار مدخل غير مناسب، بل في ضعف الوعي بطبيعة المدخل البحثي بوصفه حلقة وصل حاسمة بين الفلسفة والمنهجيات التطبيقية. ويُعد هذا النمط من القصور امتداداً مباشراً للاختلال الذي تم رصده في طبقة الفلسفة البحثية، **مما يعزز فرضية الدراسة بشأن هشاشة البناء المنهجي المتكامل في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية، ويؤكد الحاجة إلى تدخل إرشادي يعيد الاعتبار للمنطق الهرمي للتصميم المنهجي وفق نموذج Saunders.**

ثالثاً: طبقة الاختيار المنهجي (Methodological Choice)

تكشف نتائج الجدول (3) عن هيمنه شبه مطلقة للاختيار المنهجي الكمي الأحادي في رسائل الماجستير محل الدراسة (ن = 36)، حيث اعتمدت نحو 95% من الرسائل على طريقة كمية واحدة (Quantitative Mono-Method) في مقابل نسبة هامشية جداً (5%) استخدمت أكثر من أداة داخل الإطار الكمي. **ويُلاحظ أن هذا الاختيار لم يُدعّم في أي حالة بتبرير علمي أو منهجي** واضح يشرح أسباب تفضيل منهجية بعينها على غيرها، وهو ما يعكس تعاطياً عشوائياً مع طبقة تُعد من أكثر طبقات البصلة البحثية حساسية وتأثيراً في جودة النتائج. فوفق نموذج Saunders، لا يُفترض أن يكون الاختيار المنهجي نتيجة تقليد أو شيوع، بل قراراً واعياً منسجماً مع الفلسفة، والمدخل، وطبيعة الأسئلة البحثية. مما يعني أن 5% فقط من رسائل الماجستير اعتمدت الطرق النوعية أو المختلطة.

وتشير الملاحظات المبينة بالجدول إلى أن الاستبيان شكّل الأداة الرئيسة – وغالباً الوحيدة – لجمع البيانات، وهو ما يشير إلى نمط متكرر من الاختزال المنهجي، حيث يتم التعامل مع **المنهج الكمي وكأنه مرادف مباشر لاستخدام الاستبيانات** دون إدراك للتنوع الواسع في الأدوات الكمية أو لشروط صلاحية كل أداة. ويترتب على هذا النمط تضييق أفق التحليل، وتقليص القدرة على تفسير الظواهر البحثية المعقدة، خاصة في مجالات الإدارة والمحاسبة والاقتصاد التي تتسم بتداخل العوامل السلوكية والتنظيمية.

أما فيما يتعلق باستخدام طرق متعددة داخل نفس المنهج، فتُظهر النتائج أن 97% من الرسائل لم تعتمد سوى أداة واحدة، في حين أن نحو 3% فقط (دراستان لا غير) جمعت بين الاستبيان والمقابلات. إلا أن اللافت هنا أن الباحثين في هاتين الدراستين **لم يدركوا** أنهم استخدموا تصميماً منهجياً متعدد الأدوات، ولم يُصنّفوا عملهم ضمن المنهجيات المختلطة أو حتى متعددة الطرق داخل المنهج الكمي، مما يعكس قصوراً معرفياً في فهم الفروق بين Mono-Method، و-Multi Method، وMixed Methods كما يميزها نموذج Saunders بوضوح.

ويزداد هذا القصور وضوحاً عند النظر إلى مؤشر الاعتماد على المناهج المختلطة، حيث تُظهر النتائج أن 100% من الرسائل لم تعتمد منهجاً مختلطاً (Mixed Methods) يجمع بين البيانات الكمية والنوعية بشكل متكامل أو متوازن. ويشير هذا الغياب التام إلى فجوة منهجية واضحة في الدراسات العليا بالبيئة الليبية، خاصة إذا ما قورن بالاتجاهات الحديثة في البحث العلمي التي تؤكد على أهمية المناهج المختلطة في تفسير الظواهر التنظيمية والاجتماعية المعقدة، وتجاوز محدودية كل من المنهجين الكمي والنوعي عند استخدامهما بشكل منفرد.

في المقابل، تُظهر النتائج التزاماً شكلياً مرتفعاً فيما يتعلق بتوضيح أدوات جمع البيانات، حيث أن 100% من الرسائل ذكرت الأدوات المستخدمة. إلا أن هذا الالتزام يبقى في حدوده الدنيا، إذ يقتصر غالباً على مجرد التسمية دون مناقشة مبررات الاختيار أو مدى ملاءمة الأداة للأسئلة البحثية والفرضيات المطروحة. وبذلك، يتحقق شرط "الذكر" دون تحقق شرط "التبرير"، وهو ما يُفرغ هذا المؤشر من قيمته المنهجية الحقيقية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الجدول (3) تعكس اختلالاً عمودياً واضحاً في طبقة الاختيار المنهجي، يتمثل في الانفصال بين ما يفرضه الإطار الفلسفي والمدخل البحثي من جهة، وبين القرارات التطبيقية الفعلية من جهة أخرى. كما تؤكد النتائج أن المشكلة لا تكمن في استخدام المنهج الكمي بحد ذاته، بل في تحويله إلى خيار افتراضي غير قابل للنقاش أو المراجعة. ويُعد هذا النمط من القصور امتداداً منطقياً للاختلالات التي تم رصدها في طبقتي الفلسفة والمدخل البحثي، **مما يعزز النتيجة التي سنراها لاحقاً بشأن ضعف الاتساق المنهجي المتكامل في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية، ويبرز الحاجة الماسة إلى إطار إرشادي يعيد ضبط قرارات الاختيار المنهجي وفق نموذج Saunders.**

جدول رقم (3) طبقة الاختيار المنهجي (Methodological Choice)

البند	نعم	لا	ملاحظات
هل استخدم الباحث طريقة كمية أو نوعية واحدة؟	95%	5%	لم يشرح أي باحث لماذا اختار منهجية معينة، فالأمر عشوائي أقرب من أن يستند على أي منطق علمي. الغالبية العظمى استخدمت منهجاً كمياً أحادياً (Quantitative

			(Mono-Method يعتمد على الاستبيان بالدرجة الأولي.
هل استخدم الباحث طرق متعددة داخل نفس المنهج؟	3%	97%	نادر جداً (دراستين فقط جمعتا بين الاستبيان والمقابلات الشخصية ضمن المنهج الكمي). مع ملاحظة عدم إدراك الباحثين بأنهم قد استخدما منهجية مختلطة في هاتين الدراستين.
هل اعتمد الباحث على طرق مختلطة (Mixed Methods)؟	0%	100%	لا توجد أي دراسة استخدمت منهجاً مختلطاً (كمي + نوعي) بشكل متساوٍ
هل أوضح الباحث أدوات جمع البيانات؟	100%	0%	جميع الدراسات ذكرت أدوات جمع البيانات، وكان الاستبيان هو الأداة الوحيدة أو الرئيسية السائدة لجمع البيانات.

رابعاً: طبقة استراتيجية البحث (Research Strategy)

تُظهر نتائج الجدول (4) أن نحو 73% من رسائل الماجستير محل الدراسة (ن = 36) قامت بتحديد استراتيجية البحث المستخدمة، في حين أن 27% من الرسائل لم تُحدد الاستراتيجية بشكل صريح، وهو ما يشير إلى قدر متوسط من الوعي بهذه الطبقة المنهجية مقارنةً بطبقات الفلسفة والمدخل والاختيار المنهجي. إلا أن هذا التحديد – رغم أهميته الشكلية –لا يبدو في كثير من الحالات مصحوباً بفهم معرفي عميق لطبيعة الاستراتيجية وحدودها الفلسفية والمنهجية.

وتكشف الملاحظات المبينة بالجدول أن الاستراتيجية المسحية (Survey Strategy) كانت الأكثر شيوعاً، تماشياً مع الاعتماد الواسع على الاستبيانات كأداة رئيسة لجمع البيانات. كما أشارت بعض الرسائل إلى استخدام تحليل المحتوى أو دراسة الحالة بوصفها استراتيجيات بحثية، إلا أن اللافت هنا أن هذه الاستراتيجيات – بطبيعتها التفسيرية في كثير من الأدبيات – قد استُخدمت ضمن إطار كمي وضعي (ضمني)، دون إعادة مواءمتها فلسفياً أو منهجياً. ويُعد هذا الاستخدام مثالاً واضحاً على التناقض المنهجي العميق، حيث يتم توظيف استراتيجيات تتطلب فهماً تفسيرياً أو بنائياً في إطار وضعي، دون وعي بهذا التعارض.

أما فيما يتعلق بتبرير اختيار الاستراتيجية، فتُظهر النتائج أن نحو 82% من الرسائل لم تقدم أي تبرير صريح، مقابل 18% فقط حاولت – بدرجات متفاوتة – ربط اختيار الاستراتيجية بأهداف الدراسة أو طبيعة بياناتها. ويعكس هذا المؤشر استمرار النمط ذاته الذي تم رصده في طبقات سابقة، والمتمثل في التعامل مع القرارات المنهجية باعتبارها مسلمات إجرائية لا تتطلب نقاشاً أو دفاعاً علمياً. ووفق نموذج Saunders، فإن الاستراتيجية البحثية تمثل حلقة وصل مركزية بين المدخل المنهجي وأدوات جمع البيانات، ويؤدي غياب تبريرها إلى إضعاف الاتساق العمودي للتصميم البحثي.

في المقابل، تُظهر النتائج أن جميع الاستراتيجيات المستخدمة تتناسب من حيث النتيجة مع أهداف البحث المعلنة، حيث استُخدمت الاستراتيجية المسحية في الدراسات القائمة على الاستبيانات، وتحليل المحتوى في الدراسات المعتمدة على التقارير أو الوثائق. **غير أن هذا التناسب يظل تناسقاً وظيفياً أكثر منه اتساقاً منهجياً واعياً**، إذ لم ينبثق في معظم الحالات عن قراءة نقدية لطبيعة الاستراتيجية أو حدودها التفسيرية، بل جاء نتيجة اختيار مباشر للأداة ثم إلحاق الاستراتيجية بها، وهو عكس ما يفترضه التدرج المنهجي في نموذج Saunders.

وبصورة عامة، تعكس نتائج الجدول (4) وجود اختلال منهجي مركب في طبقة استراتيجية البحث، يتمثل في الجمع بين: تحديد جزئي أو غير مكتمل للاستراتيجية، ضعف شبه تام في تبرير الاختيار، واستخدام استراتيجيات ذات خلفيات فلسفية مختلفة ضمن إطار وضعي (ضمني). ويشير هذا النمط إلى أن الإشكال لا يكمن في عدم ملاءمة الاستراتيجيات المستخدمة، بل في غياب الوعي **بالعلاقة المنهجية** بين الاستراتيجية والفلسفة والمنهج. كما تمثل هذه النتائج امتداداً منطقياً للاختلالات التي تم رصدها في طبقات المدخل والاختيار المنهجي، مما يعزز الاستنتاج العام للدراسة بأن رسائل الماجستير في الجامعات الليبية تعاني من ضعف في الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل وفق نموذج Saunders، ويؤكد الحاجة إلى إطار إرشادي يعيد ضبط استخدام الاستراتيجيات البحثية ضمن منطق منهجي متسق.

جدول رقم (4) طبقة استراتيجية البحث (Research Strategy)

البند	نعم	لا	ملاحظات
هل حدد الباحث نوع الاستراتيجية؟	73%	27%	معظمها استخدمت استراتيجية **مسحية (Survey)**، وبعضها ذكر "تحليل المحتوى" أو "دراسة حالة"، ولكنها ضمنياً تتبنى الفلسفة الوضعية وهو تناقض منهجي عميق.
هل قدم الباحث تبريراً لاختيار الاستراتيجية؟	**18%**	**82%**	نادراً ما يُذكر تبرير صريح لاختيار الاستراتيجية.
هل تتناسب الاستراتيجية مع أهداف البحث؟	**نعم**	-	نعم، جميعها متناسبة (مسحية للاستبيانات، تحليل محتوى للتقارير).

خامساً: طبقة الأفق الزمني (Time Horizon)

تُظهر نتائج الجدول (5) أن طبقة الأفق الزمني تُعد من أكثر الطبقات إهمالاً في رسائل الماجستير محل الدراسة، حيث لم تُحدَّد الأفق الزمني صراحةً إلا في نحو 18% من الرسائل، في مقابل 82%

أغفلت ذكره بشكل مباشر. ويعكس هذا المؤشر ضعفاً في إدراك أهمية الأفق الزمني بوصفه قراراً منهجياً مستقلاً، وليس مجرد نتيجة تلقائية لطبيعة البيانات أو ظروف التنفيذ.

ورغم هذا الغياب الصريح، تكشف الملاحظات المصاحبة للجدول أن 100% من الدراسات كانت في الواقع دراسات مقطعية (Cross-sectional)، أي أنها اعتمدت على جمع البيانات في نقطة زمنية واحدة. ويشير هذا التباين بين الواقع المنهجي الفعلي والطرح المنهجي المعلن إلى نمط متكرر في رسائل الماجستير، يتمثل في ممارسة منهجية غير مصحوبة بالتوصيف الدقيق، وهو ما يضعف من شفافية التصميم البحثي ويحد من قابليته للتقويم أو التكرار.

أما فيما يتعلق بملاءمة الإطار الزمني للأهداف البحثية، فتُظهر النتائج أن جميع الدراسات اتسمت بملاءمة زمنية وظيفية، إذ يتناسب التصميم المقطعي مع الطابع الوصفي والتحليلي للأهداف التي ركزت في الغالب على تشخيص واقع أو قياس علاقات آنية بين متغيرات. غير أن هذا التناسب، كما في الطبقات السابقة، لم يكن في معظمه نتيجة اختيار منهجي واعٍ، بل ارتبط أساساً بقيود زمنية وإجرائية مفروضة على طلبة الماجستير، مثل المدة المحددة لإنجاز الرسالة، وتوافر البيانات، وسهولة الوصول إلى العينة.

ويُلاحظ هنا أن غياب النقاش المتعلق بالأفق الزمني يحرم البحث من فرصة توضيح حدود نتائجه التفسيرية، إذ إن الدراسات المقطعية – بطبيعتها – لا تسمح باستنتاج علاقات سببية ممتدة زمنياً، ولا برصد التغير أو التطور في الظواهر محل الدراسة. ومع ذلك، نادراً ما تناولت الرسائل هذه القيود أو ناقشتها ضمن حدود الدراسة، وهو ما يعكس ضعفاً في التفكير النقدي المرتبط بتبعات القرار الزمني على نتائج البحث.

وبصورة عامة، تعكس نتائج الجدول (5) وجود اختلال منهجي كامن في طبقة الأفق الزمني، لا يتمثل في اختيار إطار زمني غير مناسب، وإنما في غياب الوعي بالأفق الزمني كعنصر تأسيسي في التصميم المنهجي. كما تمثل هذه النتائج امتداداً منطقياً للاختلالات التي تم رصدها في طبقات الفلسفة، والمدخل، والاستراتيجية، والاختيار المنهجي، حيث يظهر نمط متكرر من الاعتماد على الممارسة الضمنية بدلاً من التبرير الصريح. ويعزز ذلك الاستنتاج الرئيس للدراسة القائل بأن رسائل الماجستير في الجامعات الليبية تعاني من ضعف في الالتزام الواعي بالتسلسل المنهجي المتكامل وفق نموذج Saunders.

جدول رقم (4) طبقة الأفق الزمني (Time Horizon)

البند	نعم	لا	ملاحظات
هل تم تحديد الأفق الزمني صراحة؟	**18%**	**82%**	نادراً ما يُذكر صراحة، لكن 100% من الدراسات كانت في الواقع دراسات مقطعية (Cross-sectional).

هل الإطار الزمني مناسب؟	**نعم**	-	نعم، يتناسب مع طبيعة الأهداف الوصفية، ولكن السبب الرئيس يرتبط بالمدة الزمنية المحددة لانتهاء من الدراسة.

سادساً: طبقة أساليب وإجراءات جمع وتحليل البيانات

تُظهر نتائج الجدول (6) أن طبقة أساليب وإجراءات جمع وتحليل البيانات تُعد من أكثر الطبقات حضوراً من حيث **الوصف الإجرائي** في رسائل الماجستير محل الدراسة (ن = 36)، إلا أنها في الوقت ذاته تكشف عن فجوة واضحة بين التطبيق الإحصائي والتفكير المنهجي النقدي. فقد أوضحت نحو 87% من الرسائل إجراءات جمع البيانات، وغالباً ما اقتصر هذا التوضيح على الوصف العملي لخطوات التوزيع والاسترداد، مثل الإشارة إلى عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة، دون مناقشة أعمق لملاءمة هذه الإجراءات لطبيعة العينة أو البيئة البحثية.

وفيما يتعلق بطريقة اختيار العينة، تُظهر النتائج قدراً مرتفعاً من الالتزام الشكلي، حيث قامت نحو 92% من الرسائل بتحديد أسلوب اختيار العينة، وكانت العينة العشوائية الطبقية الأكثر شيوعاً، تليها العينة العشوائية البسيطة والعينة المتاحة أو العينة الملائمة (Convenience Sample). غير أن هذا التحديد- رغم أهميته- لم يكن دائماً مصحوباً بتبرير علمي يوضح أسباب اختيار أسلوب معين دون غيره، أو مدى تحقق افتراضاته الإحصائية في الواقع التطبيقي، وهو ما يعكس استمرار نمط الفصل بين الذكر الإجرائي والتبرير المنهجي.

أما فيما يخص أساليب التحليل الإحصائي، فتُظهر النتائج أن 65% من الرسائل لم تقدم أي مبرر لاختيار الاختبارات الإحصائية المستخدمة، واكتفت بذكر أسماء الاختبارات، مثل معامل ارتباط بيرسون أو نماذج الانحدار، دون توضيح العلاقة بين هذه الاختبارات وطبيعة المتغيرات أو مستوى القياس أو الفرضيات المطروحة. ويُعد هذا المؤشر من أخطر مظاهر القصور المنهجي، إذ يُختزل التحليل الإحصائي إلى إجراء تقني منفصل عن المنطق البحثي، مما قد يؤدي إلى استخدام اختبارات غير مناسبة أو تفسير نتائجها خارج حدودها الإحصائية.

في المقابل، تُظهر النتائج التزاماً نسبياً جيداً فيما يتعلق بالتحقق من صدق وثبات أدوات القياس، حيث قامت نحو 78% من الرسائل بذكر إجراءات الصدق الظاهري واستخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات. غير أن هذا الالتزام ظل في معظمه ضمن الإطار التقليدي الشائع، دون مناقشة نقدية لكفاية هذه المؤشرات أو حدودها، ودون توظيف أشكال أخرى من الصدق (كصدق البناء أو الصدق التمييزي) متى ما اقتضت طبيعة الأداة ذلك.

أما المؤشر الأكثر إثارة للانتباه في هذا الجدول، فيتمثل في أن 100% من الرسائل لم تُشر صراحةً إلى الاعتبارات الأخلاقية للبحث العلمي، مثل الحصول على موافقة المشاركين، أو ضمان السرية

والخصوصية، أو توضيح الغرض من الدراسة. ويعكس هذا الغياب التام قصوراً مؤسسياً وثقافياً في ترسيخ أخلاقيات البحث العلمي داخل برامج الدراسات العليا، كما يشير إلى أن البعد الأخلاقي لا يُنظر إليه كجزء أصيل من التصميم المنهجي، بل يتم تجاهله كلياً رغم حضوره المتزايد في المعايير الدولية للبحث الأكاديمي.

وبصورة عامة، تعكس نتائج الجدول (6) أن رسائل الماجستير محل الدراسة تتميز بقدر لا بأس به من الالتزام الإجرائي الظاهري في مراحل جمع وتحليل البيانات، إلا أنها تعاني في المقابل من ضعف واضح في التبرير المنهجي، والتفكير النقدي، والالتزام بالأبعاد الأخلاقية للبحث. كما تؤكد هذه النتائج أن الاختلال المنهجي لا يقتصر على الطبقات العليا للبصلة البحثية، بل يمتد إلى الطبقات التطبيقية، مما يعزز الاستنتاج الكلي للدراسة حول هشاشة الاتساق المنهجي المتكامل وفق نموذج Saunders في رسائل الماجستير بالجامعات الليبية، ويبرز الحاجة إلى إدماج أساليب جمع وتحليل البيانات ضمن إطار إرشادي أكثر صرامة ووعياً بالبعد المعرفي والأخلاقي للبحث العلمي.

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

جدول رقم (6) طبقة أساليب وإجراءات جمع وتحليل البيانات

البند	نعم	لا	ملاحظات
هل شرح الباحث إجراءات جمع البيانات؟	87%	13%	معظمها يذكر طريقة التوزيع والاسترداد (مثل: تم توزيع الاستبيان)
هل حدد الباحث طريقة اختيار العينة؟	92%	8%	العينة العشوائية الطبقية هي الأكثر ذكراً، مع ذكر طرق أخرى مثل العشوائية البسيطة أو العينة المتاحة أو الملائمة.
هل قدم الباحث مبرراً لأساليب التحليل الإحصائية؟	35%	65%	يذكر معظم الباحثون الاختبارات المستخدمة (مثل بيرسون، الانحدار) دون تقديم تبرير مفصل لاختيارها.
هل تم التحقق من صدق وثبات الأدوات؟	78%	22%	معظم الدراسات الكمية ذكرت إجراءات التحقق من الصدق الظاهري واستخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات.
هل التزم الباحث بالاعتبارات الأخلاقية؟	0%	100%	لم تذكر أي دراسة الاعتبارات الأخلاقية بشكل صريح (مثل الموافقة على الاشتراك في الدراسة، إلخ).

تشخيص أنماط القصور في الممارسة البحثية باستخدام الانحرافات حسب الطبقة

يُعدّ الجدول (7) من أكثر الجداول دلالة في هذه الدراسة، إذ لا يكتفي بعرض متوسطات الالتزام بكل طبقة من طبقات نموذج Saunders، بل يكشف كذلك عن درجة التشتت وعدم الاستقرار المنهجي داخل كل طبقة، من خلال مؤشرات الانحراف المعياري، والتباين، والمدى. وتُظهر هذه المؤشرات مجتمعة أن المشكلة المنهجية في رسائل الماجستير محل الدراسة (ن = 36) ليست مجرد انخفاض في **متوسطات الالتزام** (انظر الجدول)، بل تفاوت حاد وغير منتظم في الممارسة المنهجية بين الرسائل، وداخل الطبقة الواحدة أحياناً.

وتشير النتائج أولاً إلى أن طبقة فلسفة البحث سجلت أدنى متوسط التزام، بمتوسط "نعم" بلغ 34% فقط،مقروناً بانحراف معياري مرتفع جداً (54.62) وتباين عالٍ (2983)، **(حيث أنه عندما يكون الانحراف المعياري أكبر من المتوسط، فهذا يعني أن البيانات مُتشتتة جداً وبعيدة عن المتوسط)** مع مدى بلغ 97 نقطة (من 0 إلى 97). ويعكس هذا النمط غياباً شبه كامل للاستقرار المنهجي في هذه الطبقة، حيث تتراوح الممارسات بين الإهمال التام للفلسفة البحثية في بعض

الرسائل، والالتزام الجزئي أو الضمني في رسائل أخرى. ويؤكد هذا التشتت الحاد أن الفلسفة البحثية لا تُعد عنصراً مؤسسياً راسخاً في ثقافة البحث لدى طلبة الدراسات العليا، بل متغيراً عشوائياً يخضع لاجتهادات فردية محدودة.

في المقابل، تُظهر طبقة المنهج البحثي أعلى مستوى من الاستقرار النسبي، حيث بلغ متوسط الالتزام 89.67%، مع أدنى انحراف معياري بين جميع الطبقات (15.37) ومدى محدود نسبياً (28 نقطة). ويشير هذا إلى وجود تجانس شكلي في تحديد المنهج البحثي عبر الرسائل، غير أن هذا الاستقرار لا يعكس بالضرورة جودة منهجية مرتفعة، بقدر ما يعكس شيوع نمط منهجي تقليدي (المنهج الوصفي الكمي) يُستخدم بوصفه خياراً افتراضياً، دون ارتباط واعٍ بالفلسفة أو الاستراتيجية البحثية.

وتكشف طبقة الاختيار المنهجي عن أحد أخطر مظاهر الاختلال المنهجي، حيث بلغ متوسط الالتزام 49.50% فقط، مع أعلى تباين تقريباً (3077.67) ومدى كامل بلغ 100 نقطة (من 0 إلى 100). ويعني ذلك أن هذه الطبقة تتسم بـ استقطاب حاد، إذ تتراوح الممارسات بين التزام شكلي كامل في بعض الرسائل، وغياب شبه تام لأي وعي بالاختيار المنهجي في رسائل أخرى. ويؤكد هذا المؤشر أن قرارات Mono-Method أو Multi-Method أو Mixed Methods لا تُتخذ وفق منطق منهجي منضبط، بل وفق اعتبارات ظرفية أو تقليدية.

أما طبقة استراتيجية البحث، فقد سجلت متوسط التزام بلغ 63.67%، مع انحراف معياري مرتفع نسبياً (41.79) ومدى واسع (82 نقطة)، وهو ما يدل على تفاوت ملحوظ في درجة الوعي بهذه الطبقة. فبينما التزمت بعض الرسائل بتحديد الاستراتيجية وتوضيحها، أخفقت رسائل أخرى في ذلك كلياً، مما يعكس عدم استقرار هذه الطبقة كحلقة وسطى بين المنهج وأدوات جمع البيانات.

وبالنسبة إلى طبقة الأفق الزمني، فقد سجلت متوسط التزام بلغ 59%، مصحوباً بأعلى انحراف معياري في الجدول (57.98) وأعلى تباين (3362)، مع مدى واسع (82 نقطة). ويعكس هذا التشتت أن الأفق الزمني يُعد من أكثر الطبقات غموضاً وإهمالاً، حيث يتم تطبيقه عملياً (دراسات مقطعية) دون وعي مفاهيمي أو توصيف منهجي صريح، مما يؤدي إلى تفاوت شديد في كيفية تناوله – أو تجاهله – في مختلف الرسائل.

أما طبقة أساليب وإجراءات جمع وتحليل البيانات، فقد بلغ متوسط الالتزام فيها 58.40%، مع انحراف معياري متوسط نسبياً (39.65) ومدى واسع (92 نقطة). ويشير هذا إلى أن هذه الطبقة تجمع بين التزام إجرائي جزئي (في وصف الإجراءات والاختبارات)، وقصور واضح في التبرير المنهجي والبعد الأخلاقي، وهو ما يفسر هذا المستوى المتوسط من الالتزام مقروناً بتشتت ملحوظ في الممارسة. وبصورة إجمالية، تكشف نتائج الجدول (7) عن نمط منهجي مضطرب يتسم بـ: ضعف

شديد في الطبقات التأسيسية (الفلسفة، الاختيار المنهجي)، استقرار شكلي في الطبقات الإجرائية (المنهج)، وتفاوت حاد في الطبقات الوسيطة والتطبيقية (الاستراتيجية، الأفق الزمني، إجراءات التحليل). ويعزز هذا النمط الاستنتاج الرئيس للدراسة بأن رسائل الماجستير في الجامعات الليبية تعاني من اختلال منهجي بنيوي متعدد المستويات، لا يتمثل فقط في انخفاض متوسطات الالتزام، بل في غياب الاتساق والاستقرار المنهجي عبر طبقات نموذج Saunders. كما تؤكد هذه النتائج الحاجة الملحّة إلى مصفوفة إرشادية واضحة تُعيد ضبط القرارات المنهجية بدءاً من الفلسفة البحثية وصولاً إلى إجراءات التحليل، بما يضمن انتقال البحث الجامعي من الممارسة التقليدية إلى التصميم المنهجي الواعي والمتكامل.

جدول رقم (7) تشخيص الانحرافات حسب الطبقة

الطبقة	المتوسط الحسابي الالتزام (نعم%)	الانحراف المعياري	التباين	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدي
أولاً: فلسفة البحث	34.00	54.62	2983.00	0	97	97
ثانياً: المنهج البحثي	89.67	15.37	236.33	72	100	28
ثالثاً: الاختيار المنهجي	49.50	55.48	3077.67	0	100	100
رابعاً: استراتيجية البحث	63.67	41.79	1746.33	18	100	82
خامساً: الأفق الزمني	59.00	57.98	3362.00	18	100	82
سادساً: أساليب/إجراءات جمع وتحليل البيانات	58.40	39.65	1572.30	0	92	92

اختبار دلالة مستوى الالتزام المنهجي الفعلي باختبار z لكل محور (مقارنة بـ 80%)

يقدّم هذا الجدول قراءة استدلالية لمستوى الالتزام المنهجي الفعلي عبر طبقات نموذج Saunders، من خلال مقارنة متوسطات الالتزام المرصودة في كل طبقة بالقيمة المرجعية المعتمدة (80%) باستخدام اختبار z لنسبة واحدة.

تُظهر نتائج الاختبار أن طبقة فلسفة البحث تسجل أدنى مستوى التزام، بمتوسط بلغ 34% فقط، وهو ما انعكس في قيمة z سالبة مرتفعة بلغت -6.90 مع قيمة احتمالية تقل عن

0.000001. وتشير هذه النتيجة إلى وجود فرق جوهري ودال إحصائياً مقارنة بالمستوى المرجعي (80%).

في المقابل، تُعد طبقة المنهج البحثي المحور الوحيد الذي لم يُظهر فرقاً دالاً إحصائياً عن القيمة المرجعية، إذ بلغ متوسط الالتزام فيها 89.67%، بقيمة z موجبة قدرها +1.45 وقيمة احتمالية بلغت 0.147. ويفيد هذا بأن مستوى الالتزام في هذه الطبقة لا يختلف إحصائياً عن 80%،

أما طبقة الاختيار المنهجي، فقد سجلت متوسط التزام بلغ 49.50%، مع قيمة z سالبة قدرها -4.58 وقيمة احتمالية تقل عن 0.00001، ما يدل على وجود فرق دال إحصائياً مقارنة بالمستوى المرجعي.

وبالنسبة إلى طبقة استراتيجية البحث، فقد بلغ متوسط الالتزام 63.67%، مع قيمة z مقدارها -2.45 وقيمة احتمالية أقل من 0.014، وهو ما يشير إلى فرق دال إحصائياً عن 80%.

كما تُظهر نتائج طبقة الأفق الزمني متوسط التزام قدره 59%، بقيمة z سالبة بلغت -3.15 وقيمة احتمالية أقل من 0.0016، ما يؤكد وجود فرق جوهري عن المستوى المرجعي.

وفي الاتجاه نفسه، سجلت طبقة أساليب جمع وتحليل البيانات متوسط التزام بلغ 58.40%، مع قيمة z قدرها -3.24 وقيمة احتمالية أقل من 0.0012، وهو ما يدل على فرق دال إحصائياً مقارنة بنسبة 80%.

وبصورة إجمالية، تؤكد نتائج هذا الجدول أن ما ظهر في الشكل العنكبوتي رقم 1 من تشوّه وعدم توازن ليس مجرد انطباع بصري، بل واقع مدعوم باختبارات استدلالية. فباستثناء طبقة المنهج البحثي، جاءت جميع الطبقات الأخرى أقل من المستوى المرجعي (80%) بفروق ذات دلالة إحصائية، ما يعزز الاستنتاج القائل إن الخلل المنهجي في رسائل الماجستير محل الدراسة خلل بنيوي متعدد المستويات، يتطلب معالجة شاملة تبدأ من الطبقات التأسيسية ولا تقتصر على تحسين الجوانب الإجرائية وحدها.

جدول (8): نتائج اختبار z لدلالة الفروق بين متوسطات الالتزام المنهجي الفعلي ومحكّ الالتزام المعياري (80%) عبر طبقات نموذج Saunders

الطبقة	متوسط الالتزام (%)	قيمة z مقابل (0.80)	p-value	القرار عند 0.05
فلسفة البحث	34.00	-6.90	< 0.000001	دالة - يوجد فرق
المنهج البحثي	89.67	+1.45	0.147	غير دالة - لا يوجد فرق
الاختيار المنهجي	49.50	-4.58	< 0.00001	دالة - يوجد فرق

استراتيجية البحث	63.67	-2.45	<0.014	**دالة - يوجد فرق**
الأفق الزمني	59.00	-3.15	<0.0016	**دالة - يوجد فرق**
أساليب جمع/تحليل البيانات	58.40	-3.24	<0.0012	**دالة - يوجد فرق**

تم اعتماد نسبة 80% بوصفها حداً مرجعياً للالتزام المنهجي المرتفع، يعكس تحقق الغالبية العظمى من متطلبات الطبقة المنهجية وفق منطق نموذجSaunders ، ودون افتراض كمالٍ منهجي غير واقعي. وقد استُخدمت هذه النسبة لأغراض التقويم المقارن والتحقق الإحصائي من دلالة الفجوات بين الواقع التطبيقي والمستوى المنشود.

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

نتائج الدراسة

1. من خلال تحليل (36) رسالة ماجستير في تخصصي المحاسبة وإدارة الأعمال بجامعة عمر المختار توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تكشف عن ضعف بنيوي في الالتزام بالتسلسل المنهجي المتكامل لنموذج البصلة البحثية لSaunders ، ويمكن تلخيص أبرزها كما يلي:
2. **قصور حاد في طبقة الفلسفة البحثية:** أظهرت النتائج أن (95%) من الرسائل لم تُصرّح بالفلسفة البحثية، و(100%) لم تُبرّر اختيارها، رغم أن (97%) منها تنسجم ضمنياً مع الفلسفة الوضعية. ويعكس ذلك ممارسة منهجية غير واعية، تقوم على التطبيق الإجرائي دون إدراك للأساس الإبستمولوجي.
3. **استقرار شكلي في طبقة المنهج البحثي دون عمق معرفي:** رغم أن (97%) من الرسائل حدّدت المنهج البحثي، فإن هذا التحديد جاء بصيغ نمطية، مع غياب شبه تام للربط بين الفلسفة والمنهج، ووجود خلط مفاهيمي بين المدخلين الاستقرائي والاستنباطي.
4. **هيمنة شبه مطلقة للاختيار المنهجي الكمي الأحادي:** اعتمدت (95%) من الرسائل على منهج كمي أحادي، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسة، دون أي تبرير منهجي، مع غياب كامل (100%) للمناهج المختلطة، ما يعكس اختزالاً واضحاً في خيارات التصميم البحثي.
5. **ضعف تبرير استراتيجيات البحث رغم ملاءمتها الوظيفية:** استخدمت غالبية الرسائل استراتيجية المسح، إلا أن (82%) لم تُقدّم تبريراً لاختيار الاستراتيجية، كما لوحظ توظيف استراتيجيات ذات خلفية تفسيرية ضمن إطار وضعي ضمني، ما يشير إلى تناقض منهجي غير واعٍ.
6. **إهمال شبه كامل لطبقة الأفق الزمني:** لم تُحدّد (82%) من الرسائل الأفق الزمني صراحة، رغم أن جميع الدراسات كانت مقطعية فعلياً، مع غياب مناقشة أثر هذا الاختيار على تفسير النتائج.
7. **التزام إجرائي جزئي في أساليب جمع وتحليل البيانات مقابل ضعف نقدي وأخلاقي:** رغم توضيح إجراءات جمع البيانات واختيار العينة في أغلب الرسائل، فإن (65%) لم تُبرّر الاختبارات الإحصائية، و(100%) تجاهلت الاعتبارات الأخلاقية للبحث العلمي.
8. **دلالة إحصائية واضحة لضعف الالتزام المنهجي:** أظهرت نتائج اختبار (z) أن جميع طبقات نموذج Saunders – باستثناء طبقة المنهج البحثي – جاءت أقل من المستوى المرجعي (80%) بفروق ذات دلالة إحصائية، ما يؤكد أن الخلل المنهجي بنيوي وشامل وليس عرضياً.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع عدد كبير من الأدبيات التي أشارت إلى هيمنة الفلسفة الوضعية والمناهج الكمية في بحوث المحاسبة والإدارة، خاصة في البيئات النامية (Lopes, 2015 ؛

Grossman & Twardus, 2023؛ غريب، 2023) .إلا أن الدراسة الحالية تضيف بعداً نقدياً أعمق، إذ تُظهر أن هذه الهيمنة في البيئة الليبية ضمنية وغير واعية، وليست نتيجة اختيار فلسفي منهجي صريح.

كذلك على عكس ما توصلت إليه دراسات مثل Lopes (2015) في البرتغال، والتي أظهرت تنوعاً فلسفياً مصحوباً بوعي منهجي، تكشف نتائج هذه الدراسة أن رسائل الماجستير الليبية تمارس البحث الكمي بوصفه نمطاً مؤسسياً مفروضاً لا خياراً معرفياً مبرَّراً. كما تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه Tulu et al. (2019) حول ضعف توضيح المنهجيات وتحليل البيانات في رسائل الدراسات العليا في البيئات الأكاديمية الهشة.

وفيما يتعلق بغياب المناهج المختلطة، تتعارض نتائج هذه الدراسة مع الاتجاهات الحديثة التي وثّقتها دراسات كل من Debusho et al. (2025) و Cameron (2009) ، والتي تؤكد تنامي استخدام الأساليب المختلطة بوصفها استجابة لتعقيد الظواهر التنظيمية. ويشير هذا التباين إلى وجود فجوة زمنية ومنهجية بين الممارسات البحثية الليبية والاتجاهات العالمية المعاصرة.كما أن تجاهل الاعتبارات الأخلاقية يتناقض بشكل صريح مع المعايير الدولية الحديثة للبحث العلمي، وهو ما لم يُرصد بنفس الحدة في الدراسات المقارنة، مما يجعل هذه النتيجة ذات خصوصية سياقية لافتة.

المساهمة البحثية للدراسة

1. تُقدّم هذه الدراسة عدداً من المساهمات العلمية والمنهجية المهمة، من أبرزها:
2. **مساهمة نظرية:** تُعد من أوائل الدراسات – في البيئة الليبية – التي توظّف نموذج البصلة البحثية لـ Saunders كإطار تقييمي معياري متكامل، وليس مجرد أداة وصفية لتصنيف المناهج.
3. **مساهمة منهجية:** طوّرت الدراسة بطاقة تحليل كمية–نوعية لقياس درجة الالتزام بكل طبقة من طبقات النموذج، مع استخدام اختبار (z) لتجاوز الوصف إلى التقويم الإحصائي الدال.
4. **مساهمة تطبيقية:** تكشف الدراسة عن أن الخلل المنهجي في رسائل الماجستير لا يكمن في أداة بعينها، بل في غياب المنطق الهرمي للتصميم المنهجي، ما يوفر أساساً عملياً لتطوير أدلة إرشادية وبرامج تدريبية لطلبة الدراسات العليا والمشرفين.
5. **مساهمة في البيئة الليبية:** تسد الدراسة فجوة واضحة في الأدبيات من خلال تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في البيئة الليبية، التي غالباً ما تكون غائبة عن المراجعات المنهجية المقارنة.

محدودية نتائج الدراسة الحالية

على الرغم من قيمة النتائج المتوصل إليها، إلا أن الدراسة لا تخلو من بعض المحدودية يتمثل أهمها في:

1. **محدودية النطاق المؤسسي:** اقتصرت العينة على جامعة واحدة (جامعة عمر المختار)، مما قد يحد من تعميم النتائج على جميع الجامعات الليبية.
2. **الاعتماد على التحليل الوثائقي:** استند التحليل إلى نصوص الرسائل فقط، دون إجراء مقابلات مع الطلبة أو المشرفين، الأمر الذي يمكن أن يضيف بعداً تفسيرياً أعمق لأسباب القصور المنهجي.
3. **محدودية تحديد محكّ الالتزام (80%):** رغم تبرير هذا المحكّ علمياً، إلا أن اختياره يظل قابلاً للنقاش، وقد تختلف النتائج باختلاف معيار التقييم المعتمد.

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

قائمة المراجع

1.Abdelhakim, A. S., & Badr, R. M. (2021). Adopted research designs by tourism and hospitality postgraduates in the light of research onion. International Journal of Tourism and Hospitality Management, 4(2), 98–124.

2.Al-Ababneh, M. M. (2020). Linking ontology, epistemology and research methodology. Science & Philosophy, 8(1), 75–91.

3.Al Zefeiti, S. M. B., & Mohamad, N. A. (2015). Methodological considerations in studying transformational leadership and its outcomes. International Journal of Engineering Business Management, 7, 1–10. https://doi.org/10.1177/1847979015601192

4.Alturki, R. (2021). Research onion for smart IoT-enabled mobile applications. Scientific Programming, 2021, 1–9. https://doi.org/10.1155/2021/6697549

5.Bouillon, M. L., & Ravenscroft, S. (2010). Undergraduate preparation and dissertation methodologies of accounting PhDs over the past 40 years. Global Perspectives on Accounting Education, 7, 19–29.

6.Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77–101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa

7.Brierley, J. A. (2017). The role of a pragmatist paradigm when adopting mixed methods in behavioural accounting research. International Journal of Behavioural Accounting and Finance, 6(2), 140–154. https://doi.org/10.1504/IJBAF.2017.086432

8.Burns, J., Euske, K. J., & Malina, M. A. (2014). Debating diversity in management accounting research. In Advances in management accounting (Vol. 24, pp. 39–59). Emerald Group Publishing. https://doi.org/10.1108/S1474-787120140000024000

9.Cameron, R., & Miller, P. (2007, December). Mixed methods research: Phoenix of the paradigm wars. In Proceedings of the 21st ANZAM Conference (pp. 1–15).

10.Chang, P. L., & Hsieh, P. N. (1997). A qualitative review of doctoral dissertations on management in Taiwan. Higher Education, 33(2), 115–136. https://doi.org/10.1023/A:1002901706875

11.Crotty, M. (1998). The foundations of social research. Sage.

12.Creswell, J. W. (2013). Qualitative inquiry and research design (3rd ed.). Sage.

13.Debusho, L. K., Mashabela, M. R., Sebatjane, P. N., Sithole, S., Tabo, B., & Rapoo, E. M. (2025). Evaluation of statistical methods applied in theses and dissertations in an open, distance and e-learning university. PLOS ONE, 20(3), e0319654. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0319654

14.Dlamini, W. J., Melesse, S. F., & Mwambi, H. G. (2025). An explicit research methodology suitable for studying factors influencing under-five child mortality in four East African nations. The Open Public Health Journal, 18, e18749445407557.

15.Gamage, A. N. K. K. (2025). Research design, philosophy, and quantitative approaches in scientific research methodology. Scholars Journal of Engineering and Technology, 13(2), 91–103.

16.Ghio, A., Occhipinti, Z., & Verona, R. (2024). The consideration of diversity in the accounting literature: A systematic literature review. European Accounting Review, 33(5), 1667–1691. https://doi.org/10.1080/09638180.2024.2330089

17.Grossman, A., & Twardus, I. (2023). Perspectives on traditional US accounting PhD programs. Administrative Issues Journal, 13(1), 40–58.

18.Humble, Á. M. (2009). Technique triangulation for validation in directed content analysis. International Journal of Qualitative Methods, 8(3), 34–51.

19.Lenger, A. (2019). The rejection of qualitative research methods in economics. Journal of Economic Issues, 53(4), 946–965.

20.Long, G. P., Mustapa, F. D., & Chieng, K. F. (2025). Research methodology for passive energy-saving design strategies. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 9(11), 1396–1405.

21.Lopes, I. T. (2015). Research methods and methodology towards knowledge creation in accounting. Contaduría y Administración, 60, 9–30. https://doi.org/10.1016/j.cya.2015.08.006

22.Mardiana, S. (2020). Modifying research onion for information systems research. Solid State Technology, 63(4), 1202–1210.

23.Marnewick, C., & Chetty, J. (2021). Mining and crafting a game to teach research methodology. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 18, 62. https://doi.org/10.1186/s41239-021-00275-9

24.Melnikovas, A. (2018). Towards an explicit research methodology. Journal of Futures Studies, 23(2), 29–44.

25.Mendis, A. P. K. D., Thayaparan, M., & Kaluarachchi, Y. (2023). Inclusion of marginalised communities during post-disaster context in Sri Lanka: What methodology? In Proceedings of the 11th World Construction Symposium (pp. 582–594).

26.Paldam, M. (2021). Methods used in economic research. Economics, 15(1), 28–42. https://doi.org/10.1515/econ-2021-0003

27.Rourke, L., & Anderson, T. (2004). Validity in quantitative content analysis. Educational technology research and development, 52(1), 5-18.

28.Saunders, M. N. K., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research methods for business students (8th ed.). Pearson.

29.Stebbins, R. A. (2001). Exploratory research in the social sciences. Sage.

30.Sufi, T., Bhardwaj, S., Kumar, D., & Malik, M. (2022). Content analysis of management doctoral thesis in Indian universities. Journal of Business Strategy Finance and Management, 4(2), 172. https://doi.org/10.12944/JBSFM.04.02.01

31.Teddlie, C., & Tashakkori, A. (2008). Foundations of mixed methods research: Integrating quantitative and qualitative approaches in the social and behavioral sciences. Sage publications.

32.Tulu, G., Roba, T. T., & Page, L. (2019). Methodological flaws: A review of sample masters theses. Journal of Education, Society and Behavioural Science, 31(1), 1–14.

33.Van der Poll, J. A., & Van der Poll, H. M. (2023). Assisting postgraduate students to synthesise qualitative propositions. In Proceedings of the BIS-HSS Conference.

34.Wisenthige, K. (2023). Research design. In Social research methodology and publishing results (pp. 74–93). IGI Global.

35. غريب، م. ب. ع. (2023). تحليل المناهج العلمية المستخدمة في رسائل الدكتوراه في برنامج إدارة المعرفة. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 55، 58–76 https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.52.3

36. حسن، م. م.، الكيخيا، ف. س.، والشكماك، أ. ع. ف. (2019) . معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد وفروعها بجامعة بنغازي. المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية الواقع والطموح. كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

37. يونس، هـ. ص.، وأرحيم، م. (2019) . المعوقات التي تواجه البحث المحاسبي الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة عمر المختار وجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية: دراسة ميدانية .المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية الواقع والطموح .كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

38. الغزواني، ر. م.، والتركاوي، ت. ع. (2019) . معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بفروع كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار. المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية الواقع والطموح. كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

39. الفالح، ف. م. خ.، ورفيع، ف. إ. م. (2019) . صعوبات تحديد مشكلة البحث لدى طالب الدراسات العليا: دراسة ميدانية على قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية الواقع والطموح. كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.